

سلسلة بحوث النشر الإلكتروني (٢)

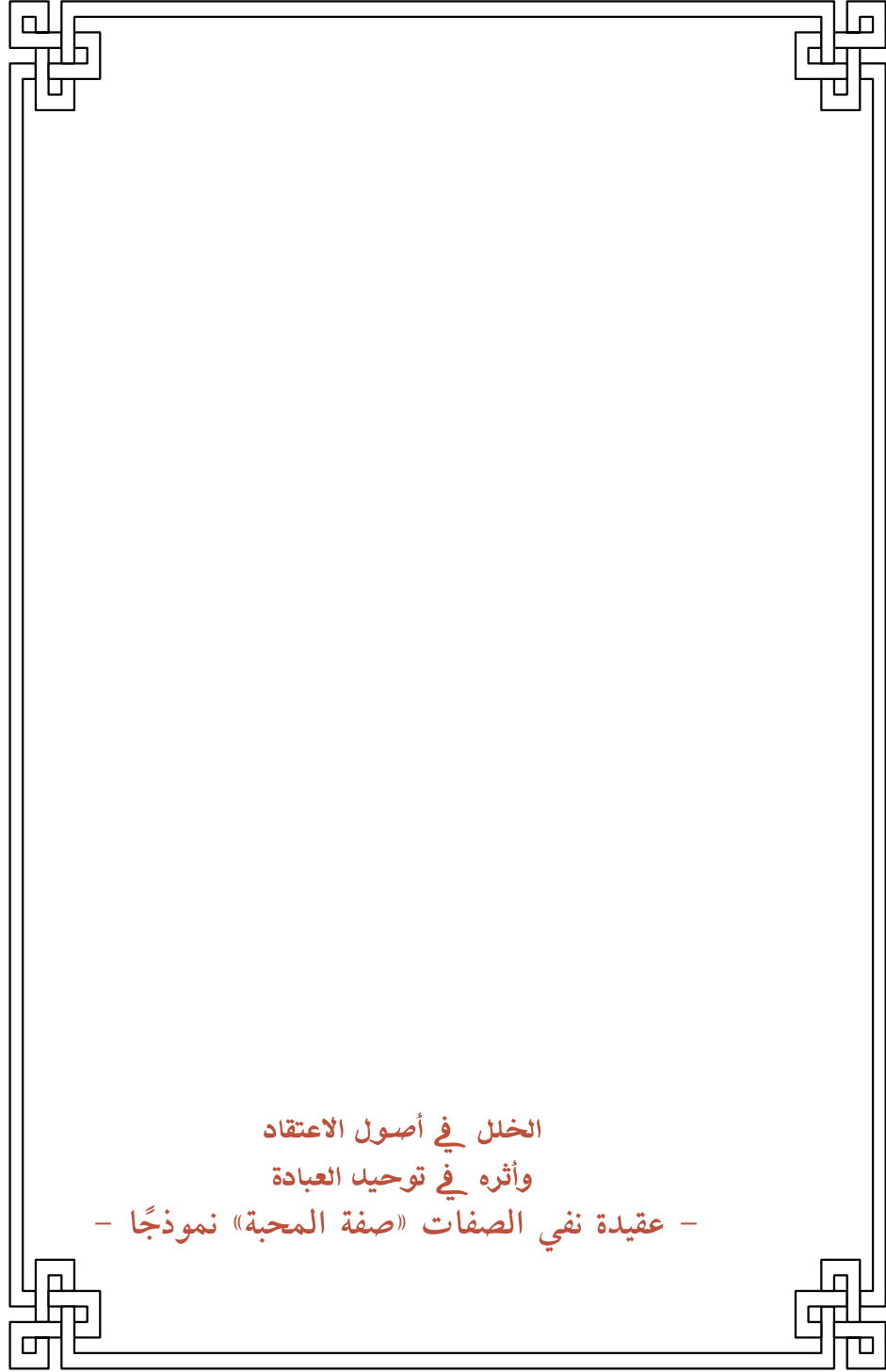


الخلل في أصول الاعتقاد
وأثره في توحيد العبادة
عقيدة نفي الصفات «صفة المحبة» نموذجًا

من كلام شيخ الإسلام
أبي العباس أحمد ابن تيمية النُميري^{رحمته}
(ت: ٧٢٨)

ومعه فصل
الخلل في فهم الغاية من الدين
وأثره على أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة
عند أصحاب التفسير السياسي والنفعي للدين

إعداد:
أنس بن عبد الرزاق الخليفة



الخلل في أصول الاعتقاد
وأثره في توحيد العبادة
- عقيدة نفي الصفات «صفة المحبة» نموذجًا -

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

مركز دراسات تفسير الإسلام
Centre for Studies in The Interpretation of Islam
1 Kamloops Crescent, Leicester
LE1 2HX, United Kingdom
www.csiislam.org info@csiislam.org



**الخلل في أصول الاعتقاد
وأثره في توحيد العبادة**
- عقيدة نفي الصفات «صفة المحبة» نموذجًا -

من كلام شيخ الإسلام
أبي العباس أحمد ابن تيمية النميري
(ت: ٧٢٨) رَحِمَهُ اللَّهُ

ومعه فصل:

الخلل في فهم الغاية من الدين وأثره على
أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة عند أصحاب
التفسير السياسي والنفعي للدين

جمعه وأعدّه وعلّق:

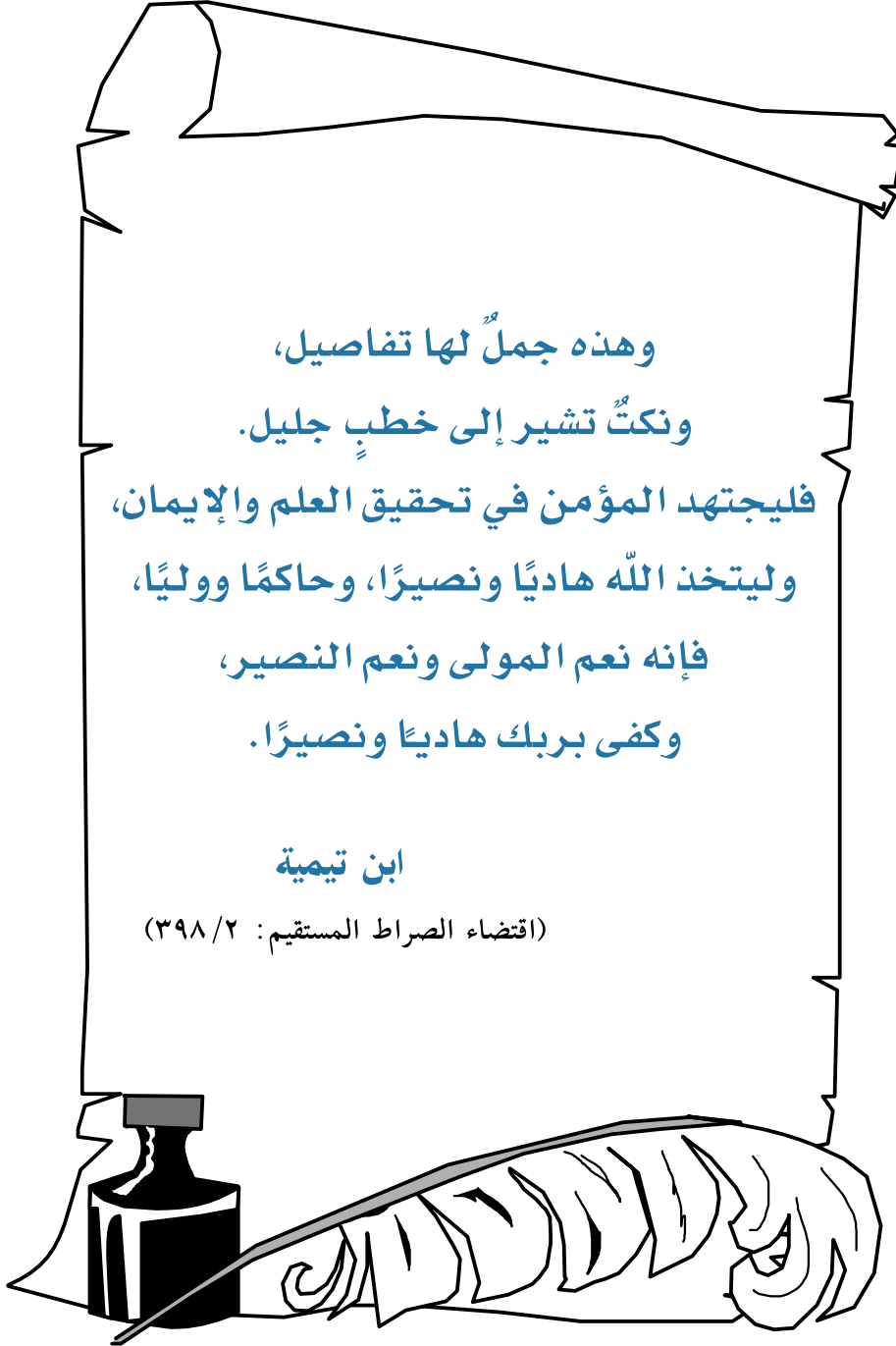
أبو حمزة أنس بن عبد الرزاق الخليفة
غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهذه جملٌ لها تفاصيل،
ونكتٌ تشير إلى خطبٍ جليل.
فليجتهد المؤمن في تحقيق العلم والإيمان،
وليتخذ الله هاديًا ونصيرًا، وحاكمًا ووليًّا،
فإنه نعم المولى ونعم النصير،
وكفى بربك هاديًا ونصيرًا.

ابن تيمية

(اقتضاء الصراط المستقيم: ٣٩٨/٢)





الفهرس الإجمالي

الصفحة	المحتوى
٩	مقدمة وتوطئة
١١	من أحكم بابي الصفات والقدر أحكم التوحيد
١٧	أهل البدع من الجهمية والقدرية وأهل الإلحاد من المتفلسفة والباطنية لا يحمدون الله ولا يشكرونه ولا يعبدونه
٣٣	صفات المحبة والرضى عند المتكلمين
٣٧	نفي صفة المحبة وأثرها على توحيد العبادة وألوهية الله تعالى من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
٤٥	مآل من التزم لوازم نفي الصفات
٥٠	حال علماء الشريعة ممن سلك مسلك نفي الصفات ممن لم يلتزم هذه اللوازم
٥٢	الخلل في فهم الغاية من الدين وأثره على أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة عند أصحاب التفسير السياسي والنفعي للدين
٦٤	خاتمة





مقدمة وتوطئة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ توحيد العبادة - الذي خلق الله الخلق لأجله وأنزل الكتب وبعث الرسل للدعوة إليه وأقام له سوق الجنة والنار -، أهميته كبيرة جدًّا، وكلُّ أصول الاعتقاد الأخرى لها علاقة وثيقة به وبتحقيقه، وهذا ما سعى شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية (ت: ٧٢٨) رَحِمَهُ اللهُ في إظهاره وتوضيحه وتحقيقه، فهو لا يفتأ يربط أصول الاعتقاد - من توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات ومسألة القدر والحكمة في الخلق والأمر وحقيقة الإيمان والفرق التي ضلَّت فيها عن الحق - بمسألة توحيد العبادة وتحقيقه، فقد بيَّن في مواضع كثيرة من كلامه أنَّ خلل الاعتقاد في توحيد العبادة ينتج عنه - ولا بدَّ - خللٌ في باقي أصول الاعتقاد، وأنَّ أيَّ خللٍ في أصول الاعتقاد لازمه وقوع الخلل في توحيد العبادة، مع لوازم آخرَ باطلةٍ وخطيرةٍ جدًّا، وقد التزمها بعض الناس كما سيأتي، بل لو قلتُ: إنَّ هذا هو همه الأكبر ومقصده الأعظم في غالب ما كتبه في هذه الأبواب لما كنتُ مبالغًا، ونظرة سريعة في كتبه الاعتقادية كفيلة بادراك هذا الجانب المهم.

وسأكتفي منها بنقلين مهمين تعدُّ «جمل لها تفاصيل، ونكت
تشير إلى خطب جليل»^(١).



(١) استعرفته من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الأول:

مَنْ أَحْكَمَ بَابِي الصِّفَاتِ وَالْقَدْرَ أَحْكَمَ التَّوْحِيدِ
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسْلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ

قال رحمه الله :

«ومن أحكم الأصلين المتقدمين، في الصفات والخلق والأمر؛
فيميز بين المأمور المحبوب المرضي لله، وبين غيره، مع شمول
القدر لهما، وأثبت للخالق سبحانه الصفات التي توجب مباينته
للمخلوقات، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته
شيء من مخلوقاته، أثبت التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل
به كتبه، كما نبّه على ذلك في سورتي: ﴿قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

فإنَّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها ثلث التوحيد، الذي هو خبرٌ
عن الخالق، وقد قال ﷺ: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»^(١)
وذلك يقتضي: أن له من الثواب ما يساوي الثلث في القدر، ولا
يكون مثله في الصفة، كمن معه ألف دينار وآخر معه ما يعدلها من

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٥) ومسلم (٨١١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الفضة والنحاس وغيرهما^(١).

ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن، ولا تغني عنه هذه السورة مطلقاً، كما يحتاج من معه نوعٌ من المال إلى سائر الأنواع، إذ كان العبد محتاجاً إلى الأمر والنهي والقصص.

وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها التوحيد القولي العملي، الذي تدل عليه الأسماء والصفات، ولهذا قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.

وسورة: ﴿قُلْ يَتَأَيَّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فيها التوحيد القصدي العملي، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيَّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره، وإن كان كلاهما يقرُّ بأن الله رب كل شيء ويتميز عباد الله المخلصون الذين لم يعبدوا إلا إياه، ممن عبد غيره وأشرك به، أو نظر إلى القدر الشامل لكل شيء، فسوى بين المؤمنين والكفار، كما كان يفعل المشركون من العرب.

(١) أي أن من معه ألف دينار ذهباً، وغيره معه ما يعادلها من الفضة أو النحاس، فكونهما متعادلين لكن لا يستطيع صاحب الذهب الاستغناء عن الفضة والنحاس بذهبه وكذلك صاحب الفضة لا يستغني عن الذهب بفضته ونحاسه ولكل منهما منافع ومصالح لا يغني أحدهما عن الآخر فيحتاج كل منهما لصاحبه وإن كانا متعادلين، فكذلك القول في سورة الإخلاص فهي تعدل ثلث القرآن والمراد ثلثه المتعلق بالتوحيد إذ القرآن (توحيد وأحكام وقصص) فهذا السورة وإن كانت تعدل ثلث القرآن ولكن لا تغني بنفسها عنه لما فيه من تفاصيل الإيمان والتوحيد والقصص والأحكام المتعلقة بالحلال والحرام.

وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها إثبات الذات، وما لها من الأسماء والصفات التي يتميز بها مثبتو الرب الخالق، الأحد الصمد، عن المعطلين له بالحقيقة، نفاة الأسماء والصفات، المضاهين لفرعون وأمثاله ممن أظهر التعطيل والجحود للإله المعبود، وإن كان في الباطن يقر به، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُمًا﴾ [النمل: ١٤] وقال موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفْرَعُونَ مُشْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

والله سبحانه بعث أنبياءه بإثبات مفصل ونفي مجمل^(١)، فأثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات. ومن خالفهم من المعطلة المتفلسفة وغيرهم عكسوا القضية، فجاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل، يقولون ليس كذا، ليس كذا، ليس كذا.

وأما الرسل صلوات الله عليهم: فطريقتهم طريقة القرآن، قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠] وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ [الصافات: ١٨١].

والله تعالى يخبر في كتابه أنه: حَيٌّ قَيُّومٌ عَلِيمٌ حَكِيمٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلِيٌّ عَظِيمٌ ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩] ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

(١) وهذه قاعدة من قواعد أهل السنة، قررها كثيرًا شيخ الإسلام في كتبه، فانظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ٤/٤٠٦، «منهاج السنة النبوية» ٢/١٨٥، و«مجموع الفتاوى» ٢/٤٧٩، ٣/٤، ١١/٤٠٨، و«النبوات» ٢/٦٤٣، و«درء تعارض العقل والنقل» ٥/١٦٣، ٦/٣٤٨، و«جامع المسائل» ٧/٣٣٣.

تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، و ﴿تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يرضى عن المؤمنين، ويغضب على الكافرين إلى أمثال ذلك من الأسماء والصفات.

ويقول في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ﴿٤٤﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] فنفى بذلك أن تكون صفاته كصفات المخلوقين، وأنه ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة، المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في شيء من صفاته ولا أفعاله: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ﴿٤٣﴾ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا نفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

فالمؤمن يؤمن بالله، وما له من الأسماء الحسنی، ويدعوه بها، ويجتنب الإلحاد في أسمائه وآياته، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠] وهو يدعو الله وحده، ويعبده وحده لا يشرك بعبادة ربه أحداً، ويجتنب طريق المشركين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ﴿٥٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ ﴿٣٣﴾ وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ

عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ [سبأ].

وهذه جمل لها تفاصيل، ونكت تشير إلى خطب جليل.

فليجتهد المؤمن في تحقيق العلم والإيمان، وليتخذ الله هادياً ونصيراً، وحاكماً وولياً، فإنه نعم المولى ونعم النصير، وكفى بربك هادياً ونصيراً. وإن أحب دعا بالدعاء الذي رواه مسلم وأبو داود وغيرهما^(١)، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قام يصلي من الليل يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣] أي: فاختلفوا، كما في سورة يونس، وقد قيل: إنها كذلك في حرف عبد الله^(٢)، ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ

(١) أخرجه أحمد (٢٥٢٢٥)، ومسلم (٧٧٠)، وأبو داود (٧٦٧)، والترمذي (٣٤٢٠)، والنسائي (١٦٢٥)، وابن ماجه (١٣٥٧).

(٢) أي: ابن مسعود، وهذا القراءة (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا)، أخرجه الطبري في التفسير ٦٢١/٣، والحاكم ٥٤٦/٢ وصححه ووافقه الذهبي، من طريق محمد بن بشار قال: ثنا أبو داود، قال: ثنا همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. قال: وكذلك هي في قراءة عبد الله: (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا)، وأخرجها البزار (٢١٩٠ - كشف)، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣٧٦/٢ (١٩٨٣) من طريق همام به، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢٤٢/١ إلى ابن المنذر، وصححه الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ٨٥٤/٧ وقال: «فإنه وإن كان موقوفاً رواية؛ فهو مرفوع دراية؛ فإنه في =

وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ [البقرة: ٢١٣] (١).



= تفسير قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وبخاصة أنه من رواية ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وفيه ما يؤكد رفعه، وهو قوله: «وكذلك هي في قراءة عبد الله..» يعني: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وفيه فائدة هامة؛ وهي أن الناس كانوا في أول عهدهم أمة واحدة على التوحيد الخالص، ثم طرأ عليهم الشرك، خلافاً لقول بعض الفلاسفة والملاحدة؛ أن الأصل فيهم الشرك ثم طرأ عليهم التوحيد! ويبطل قولهم هذا الحديث وغيره مما هو نص في نبوة أبيهم آدم عليه السلام، إلى أدلة أخرى كنت ذكرت بعضها في كتابي «تحذير الساجد» (ص ١٤٧-١٥٠)، فراجعه فإنه مهم.

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ٣٩٣/٢.

الثاني:

أهل البدع من الجهمية والقدرية
وأهل الإلحاد من المتفلسفة والباطنية
لا يحمدون الله ولا يشكرونه ولا يعبدونه

قال رحمه الله :

«اعلم أن أهل البدع القدرية من الجهمية المجبرة، والقدرية النافية^(١)؛ لا يحمدون الله ولا يشكرونه كما أنهم لا يعبدونه، وأما أهل الإلحاد من المتفلسفة والباطنية فهم أبعد عن حمده وشكره. وذلك أن المجبرة حقيقة قولهم^(٢) أنه ليس برحيم ولا مُنعم،

(١) القدرية من الجهمية المجبرة هم الذين أثبتوا القدر ونفوا مشيئة العباد وقالوا إنهم مجبورون على أفعالهم من خير أو شر، والقدرية النافية هم المعتزلة الذين ينفون خلق الله لأفعال العباد ويثبتون لهم المشيئة والقدرة المستقلة. قال شارح الطحاوية: «وسُموا قدرية لإنكارهم القدر. وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضًا، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب». شرح الطحاوية (ص ٧٩).

(٢) وهذا كما قال «حقيقة قولهم» أي لازمه الذي يلزمهم وقد لا يلتزمونه لعدم تنبيههم ولغفلتهم عنه، أو لجهلهم به، أو لأي سبب آخر، فلا يبنى عليه حكمٌ بتبديع المعين فضلًا عن تكفيره باعتبار أنها اعتقادات وأقوال مكفرة =

بل ولا إله يستحق أن يعبد ويُحَبَّ، بل صدور الإحسان عنه كصدور الإساءة، وإنما هو يفعل بمحض مشيئة ترجح الشيء على مثله لا لمرجح^(١)، وكل الممكنات عندهم متماثلة، فلا فرق بين أن يريد رحمة الخلق ونفعهم والإحسان إليهم أو يريد فسادهم وهلاكهم وإضرارهم، يقولون: هذا كله عنده سواء.

ومعلوم أنَّ الإنعام إنما يكون إنعامًا إذا قصد به المنعم نفع المنعم عليه دون إضراره، وأمَّا إذا قصد الأمرين فهذا ليس جعله منعمًا مصلحًا بأولى من جعله معتديًا مفسدًا^(٢)، كمن بيده سيف يضرب به صديق الإنسان تارة وعدوه أخرى، أو معه دراهم يقوى بها تارة، ويُقوِّيه بها تارة، فهذا ليس كونه محسنًا إليه بأولى من كونه ضارًّا له ومحسنًا إلى عدوه.

وأمَّا النافية^(٣) فعندهم أنَّ هذا كله واجب عليه البيان وخلق

= بنفسها - وهي كذلك .، ولكن نلزمهم بها من باب بيان فساد قولهم وتناقضه وأثره عليهم، فتنبه ولا تكن من الغافلين وانظر فالتفريق بين الأمرين أقصد بين الحكم وبين بيان فساد القول في مسألة لازم القول كلاما مهماً لشيخ الإسلام في كتابه: «الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق» ٥١٥/٢.

(١) قوله: «وإنما هو يفعل بمحض مشيئة ترجح الشيء على مثله لا لمرجح» أي: أن الله - تعالى الله عن قولهم - يفعل ما يفعل دون سبب أو حكمة، فالفعل وعدمه عنده سواء أرد إيجاد ما أوجد دون سبب اقتضى ذلك، فرجح خلق زيد قبل عمرو دون سبب مرجح لعكس ذلك أو عدمه أصلاً.

(٢) وهذا لازم لهم لأنهم يعتقدون أن الله قد أنعم على العباد نعمًا كثيرة، فكيف تكون نعمًا والله لم يقصد بها ذلك ولا أراد بها الإنعام وأنتم تقولون إنه يفعل ما يفعل دون قصد أو حكمة أو مصلحة اقتضت ذلك؟!.

(٣) أي نفات القدر وخلق الله لأفعال العباد وهم المعتزلة.

القدرة وإزاحة العلل والجزاء، ومن فعل الواجب الذي يستحقه غيره عليه لم يستحق الشكر المطلق، وأيضاً إنعامه بالهدى على المؤمنين والكفار سواء، فشكر المؤمنين له على الهدى كشكر الكفار عليه، إذ لم ينعم على المؤمنين بنفس الهدى، بل هم اهتموا بقدرتهم ومشيتهم، وإذن كان إنعامه على النوعين سواء، ولكن هؤلاء هم الذين فعلوا ما يسعدون به^(١).

والمتفلسفة - أرسطو وأتباعه - عندهم أنه لا يفعل شيئاً، ولا يريد شيئاً، ولا يعلم شيئاً، ولا يخلق شيئاً؛ فعلى أي شيء يشكر أم على أي شيء يحمد ويعبد؟!

والباطنية - باطنية الشيعة والمتصوفة كابن سبعين وابن عربي - هم في الباطن كذلك، بل يقولون الوجود واحد، وجود المخلوق هو وجود الخالق، فيجب عندهم أن يكون كل موجود عابداً لنفسه شاكراً لنفسه حامداً لنفسه...

وعبادته وحده بمحبته وقصد رؤيته هو لأهل السنّة الذين يقرون

(١) أي أنهم لنفيهم أن يكون الله خالق لأفعال العباد فهم من جهة يوجبون على الله أن يزيح العلل والموانع عن العبد التي تمنع العبد من الإيمان ويجعلون هداية البيان والإرشاد واجبة على الله قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» ٩٢/٨: «وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل ولا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً». ومن جهة أخرى فإيمان المؤمنين عندهم إنما هو بمحض مشيئتهم وإرادتهم وليس هداية وتوفيقاً من الله، وهذا لازمه - على مذهبهم - أنه لا يستحق الشكر المطلق.

بإلاهيته وحكمته، وأنه يستحق المحبة، وأن يكون هو أحبَّ إلى العبد من كل شيء، وأما الجهمية والمعتزلة فينكرون محبته وحقيقة إلهيته، وعلى قولهم تمتنع عبادته^(١)، لكن المعتزلة تقرُّ بالنعمة ووجوب الشكر، وعلى هذا بنوا دينهم، وغاية الواجبات هي الشكر، ولهذا قالوا: الشكر يجب عقلاً، وأمَّا العبادة والمحبة فلم يعرفوها، ولم يصلوا إليها بل أنكروها. وأمَّا الجهمية المجبرة لا هذا ولا هذا^(٢)، لكن يعترفون بقدرته، وأنه يفعل ما يشاء، ولهذا كانوا في الواجبات وترك المحرمات أبعد من المعتزلة، فإنهم مرجئة مجبرة، فلا يجزمون بالوعيد^(٣)، وهذا نصف الحرف الباعث على العمل، ويقولون بالجبر، وهذا نصف الاعتراف بحق الله على العبد ووجوب شكره^(٤)، فتضعف دواعيهم من جهة الخوف ومن جهة الشكر، لا يشكرون نعمه الماضية، ولا يخافون عقوبته المستقبلية، ولكن لما آمن من آمن منهم بالرسول صار عندهم خوفٌ ما ورجاءٌ ما، وصاروا يوجبون الشكر شرعاً، وعندهم داعي الرجاء، فالرجاء

(١) أي هذا لازم قولهم، ونبهنّا على هذا المسألة سابقاً فلا تغفل.

(٢) أي لا أقروا بالنعمة ولا وجوب الشكر عليها.

(٣) أي الوعيد بالعذاب للكفرة والعصاة الوارد في القرآن والسنة في جهنم يوم القيامة.

(٤) أي أنهم عندما لم يجزموا بالوعيد على المخالفات وهو باعث على العمل وترك العصيان خوفاً من العقاب ضُفَّ عندهم داعي الخوف، وعندما قالوا بالجبر الذي حقيقته أنهم غير مكلفين لعدم أثر إراداتهم وقدرتهم ضُفَّ عندهم داعي الطاعة والشكر. يقول الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٠) في تقرير عدم وجوب شكر الله عقلاً: «فأما إذا اعتقدنا أن العبد لا يوقع فعله، ولم يتقدم توجه طلبه عليه، فلا معنى للحكم بوجوبه».

عندهم أغلب من الخوف، وهو أحد المعنيين في تسميتهم مرجئة، قيل: إنه من الرجاء. أي يجعلون الناس راجين فهم مرجية لا مخيفة، لكن الصحيح أنهم مرجئة بالهمز من الإرجاء، لكن يشارك الرجاء في الاشتقاق الأكبر^(١). ولهذا قيل: من عبد الله بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب فهو زنديق، ومن عبده بالخوف والرجاء والحب فهو مؤمن موحد^(٢)....

وكان المقصود أن الجهمية المجبرة لما آمن منهم من آمن بالرسول صار عندهم خوف ما ورجاء ما، وصاروا يوجبون الشكر شرعاً فالداعي عندهم جزء من الشرع، وأما داعي المعتزلة فهو أقوى من داعيهم فهم أحسن أعمالاً وأعبد وأطوع وأورع كأهل السنة والمعرفة، فهم يعبدونه مع الخوف والرجاء والشكر بداعي

(١) قال الشيخ في «مجموع الفتاوى» ٤١٨/٢٠: «أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع:

الاشتقاق الأصغر: وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب: مثل علم وعالم وعليم.

والثاني الاشتقاق الأوسط: وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب مثل سمي ووسم.

وأما الاشتقاق الثالث: فاتفاقهما في بعض الحروف دون بعض» قلت: ومراده هنا هو الاتفاق بين كلمتي (مرجية ومرجئة).

(٢) نسبه ابن تيمية إلى بعض السلف - أيضاً - كما في «مجموع الفتاوى»: ٨١/١٠، ٢٠٧ وغيرها، وكذا ابن أبي العز في «شرح الطحاوية»: (ص ٤٥٨)، وابن رجب في «التخفيف من النار»: (ص ١٧).

المحبة ومعرفة الحكمة والإلهية وهذه ملة إبراهيم الخليل فهم فوق هؤلاء كلهم»^(١).

قلت: وبهذين النموذجين من كلامه ﷺ يتبين لنا أهمية تحقيق التوحيد وافراد الله بالعبادة، وكيف كان الخلل في مسائل الاعتقاد الأخرى له أثر في الخلل في توحيد الله وعبادته.

وهذا أمر ينبغي الاهتمام به من جهتين:

الأولى: من جهة إظهار اهتمام شيخ الإسلام به وكيف كان له - ﷺ - بعد نظر وفطنة كبيرة في التعرف على أسباب كثير من الانحرافات، والتفتيش عن أصولها التي نبعت منها، وهذا عنده - ﷺ - ظاهرة واضحة، فعلى سبيل المثال تجده في كلامه عن النبوة والنبوات عند المتكلمين والفلاسفة وكيفية اثباتها، بين أن قلة عناية المتكلمين بالسنة والاحتجاج بها في مسائل العقيدة منبعه وأصله = عقيدتهم في إثبات النبوة، فاسمع إليه إذ يقول - بعد ما بين طرق إثبات النبوة عند المتكلمين والفلاسفة -:

«وكل من هؤلاء وهؤلاء»^(٢) أدخلوا مع الأنبياء من ليس بنبي، ولم يعرفوا خصائص الأنبياء، ولا خصائص آياتهم؛ فلزمهم جعل من ليس بنبي نبياً، أو جعل النبي ليس بنبي؛ إذ كان ما ذكروه في النبوة مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم.

والإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة. فمن لم يحقق هذا

(١) «جامع الرسائل»: ١/١٠٣-١١٨. دار العطاء، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) الفلاسفة والمتكلمين.

الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب^(١).

ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين؛ مثل أبي حامد، والرازي، والآمدي، وأمثالهم: هذا ونحوه مبلغ علمهم بالنبوة، لم يكن لها في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخبرية^(٢)؛ وهي خاصّة النبي؛

(١) تأمل في ربط أصول الاعتقاد بعضها ببعض.

(٢) في عدم اهتمام المتكلمين بالسنة وقلة عنايتهم بكتب الحديث يقول السيوطي (ت: ٩١١): «قد وقع للإمام الرازي، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وإمام الحرمين، والإمام ابن فورك، والقاضي عياض، والإمام الغزالي رحمهم الله، وآخرين أجلاء إنكار أحاديث صحيحة، حتى ما رواه البخاري ومسلم، اعتمادًا على صعوبة الظاهر، مع قبول التأويل، وتعجب منهم أئمة الحديث.

نقله الفهراري في مبحث عصمة الأنبياء من «البراس شرح العقائد النسفية» (ص ٦٠٩) مختصرًا، وأصله في «حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي» ٣٩٠/١-٣٩١.

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢) عن الغزالي والجويني: «وهذا دليل على عدم اعتنائهما معًا بالحديث»، «التلخيص الحبير» ٤٠/٢ طبعة قرطبة.

وقال عن الجويني أيضًا: «وهو من المواضع العجيبة التي تقضي على هذا الإمام بأنه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة»، «التلخيص الحبير» ٤٦٢/١ طبعة قرطبة.

وقال ابن تيمية: «إن فرض أن أحدًا نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف، كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب وأمثالهم ممن لم يكن له من المعرفة بالحديث ما يعد به من عوام أهل الصناعة فضلًا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا =

وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا يستدلّون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يُقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقلية المتناقضة. ولهذا يقرون بالحيرة في آخر عمرهم^(١).

وأما الجهة الثانية فهي: الناحية الدعوية، فلا شك أن إدراك الخطر الذي ينشأ من الخلل في أصول الاعتقاد على توحيد العبادة الذي يعدُّ أصل الأصول يورث اهتماماً كبيراً زائداً، وينبّه على خطورة التهوين لهذه المسائل التي يظنُّ من لم يدرك غورها وحقيقة مآلاتها أنها اجتهادية تتجاذبها الآراء والأفهام كمسائل الفروع الفقهية، لما يراه من وقوع عدد من علماء الشريعة - ولا أقول المتكلمين^(٢) - في مخالفات اعتقادية، ولا يدري أن هذا خطأ كبير،

= يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، والحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك، ففيها عجائب»، «الانتصار لأهل الأثر» (ص ١٠٤).

وقال عن الغزالي: «كان قليل المعرفة بالحديث والآثار والمعرفة لمعانيها وكان يقول بضاعتي من الحديث مزجاة كما نقل عنه أبو بكر بن العربي أنه سمعه منه، ولهذا في كتبه من المنقولات المكذوبة الموضوعة ما شاء الله، مع أن تلك الأبواب يكون فيها من الأحاديث الصحيحة ما فيه كفاية وشفاء»، «بيان تلبس الجهمية» ١٢٦/٦.

(١) «النبوات» ٥٠٦/١. دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

(٢) انظر ما كتبه شيخنا البحّاث المحقق المدقق عبد الحق ملا حقي التركماني حفظه الله، في كتابه «حقيقة توحيد العبادة بين شيخ الإسلام والمتكلمين»، المبحث الثالث: بطلان وصف علماء الشريعة بالمتكلمين ص ١٣٩، دار إيلاف الدولية، الطبعة الأولى ١٤٤٣-٢٠٢٢. فقد بين هذه الحقيقة بجلاء.

وكون كثير من علماء الشريعة وقع عندهم زلل في بعض أصول الاعتقاد دون أن يؤثر هذا على توحيد العبادة عندهم وفي تعظيم القرآن والإخلاص لله وتعظيم السنّة والاتباع بشكل ظاهر = لا يسوغ تهوين هذه المخالفات وجعلها من مسائل الاجتهاد لأنها في نفسها مخالفات لأصول الدين تصادم النصوص القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وما عليه السلف، ومن جهة أخرى لا يعدو أن يكون هذا من تناقضهم الذي رحمهم الله به رحم الأمة بهم حتى يكتب لهم القبول بما نصره من الشريعة وتستفيد الأمة من علومهم الأخرى من فقه وأصول وتفسير وحديث.

وهذه بعض النقول عن شيخ الإسلام يبين فيها وقوع التناقض من الفقهاء الذين سلكوا مسالك وأصول المتكلمين ولم يلتزموا لوازمهم^(١).

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأهل القياس من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهؤلاء قد يغفلون حتى يقولوا إن قدرة الحيوان لا

(١) «ليس كل من تكلم بالكفر يكفر حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره فإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ؛ بل نفي هذه الأمور مستلزم للتكفير للرسول فيما أثبت له وأخبر به عنه؛ بل نفي للصانع وتعطيل له في الحقيقة. وإذا كان نفي هذه الأشياء مستلزماً للكفر بهذا الاعتبار وقد نفاه طوائف كثيرة من أهل الإيمان فلازم المذهب ليس بمذهب؛ إلا أن يستلزمه صاحب المذهب فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظاً أو يثبتونها، بل ينفون معاني أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزماً لأمر هي كفر وهم لا يعلمون بالملازمة، بل يتناقضون وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب وليس التناقض كفراً». شيخ الإسلام ابن تيمية، «مجموع الفتاوى» ٣٠٦/٥.

تأثير لها في أفعاله الاختيارية لا للإنسان ولا لغير الإنسان، وينكرون أيضًا أن يكون الله يفعل شيئًا لشيء فينكرون الأسباب والحكم في خلقه وأمره^(١) وكثير منهم ينكر القياس، ومن أقر منهم لم يجعل علل الشرع إلا مجرد علامات، وأكثرهم يتناقضون في هذا الأصل فإذا تكلموا في تفاصيل الفقه والطب وحكمة الله تكلموا بموجب فطرتهم وإيمانهم على طريقة الجمهور الذين يشنون ما لله في خلقه وأمره من الأسباب المتقدمة على الحوادث والحكم المتأخرة عن الحوادث^(٢).

وقال أيضًا: «فإن هذه الأقاويل أصلها مأخوذ من الجهم بن صفوان إمام غلاة المجبرة وكان ينكر رحمة الرب ويخرج إلى الجذمي فيقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا؟! يريد بذلك أنه ما ثمَّ إلا إرادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح، لا لحكمة ولا رحمة. ولهذا كان الذين وافقوه على قوله من المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة يتناقضون لأنهم إذا خاضوا في الشرع

(١) قال محمود خطاب السبكي (ت: ١٣٥٢) في كتابه «الدين الخالص» ٢٣/١ في باب المستحيل في حق الله: «(وفي الأفعال) بأن يكون لغيره تأثير في شيء من الأشياء بطبعه أو بقوة مودعة فيه. فليست النار محرقة بطبعها ولا بقوة خلقت فيها. وإنما الخالق للإحراق هو الله تعالى عند خلقه النار... وليس الماء مرويًا بطبعه ولا بقوة خلقت فيه وإنما الخالق للري الله تعالى عند شرب الماء. وليس الملبوس ساترًا وواقيًا البرد أو الحر بنفسه ولا بقوة خلقت فيه. بل الخالق لما ذكر هو الله تعالى عند لبس الثياب. فمن يعتقد تأثير شيء من الأسباب في مسببه بطبعه فهو كافر أو بقوة خلقها الله فيه فهو فاسق».

(٢) «الصفدية» ١/١٤٣. مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

احتاجوا أن يسلكوا مسالك أئمة الدين في إثبات محاسن الشريعة وما فيها من الأمر بمصالح العباد، وما ينفعهم من النهي عن مفاسدهم وما يضرهم، وأنَّ الرسول الذي بعث بها بعث رحمة كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: (١)].

وقال أيضًا: «وتجد كثيرًا من الفقهاء يتناقضون؛ فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين - المثبتين للقدر - أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل وافقوهم على ذلك وإذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي»^(٢).

قلت: وقد أقرَّ بهذا التناقض التاج السبكي (ت: ٧٧١) ونقل استشكال والده التقي (ت: ٧٥٦) لذلك في مسألة تعليل الأحكام فقال: «وبقي سؤال يورده الشيوخ، وهو أن المشتهر عن المتكلمين أن أحكام الله تعالى لا تعلل، واشتهر عن الفقهاء التعليل، وأنَّ العلة بمعنى الباعث، وتوهم كثيرٌ منهم أنها باعثة للشارع على الحكم كما هو مذهب قد بينّا بطلانه، فيتناقض كلام الفقهاء وكلام المتكلمين».

وما زال الشيخ الإمام الوالد والذي أطال الله عمره يستشكل الجمع بين كلاميهما إلى أن جاء ببديع من القول فقال في مختصر لطيف كتبه على هذا السؤال وسماه «ورد العلل في فهم العلل»: ولا تناقض بين الكلامين: لأن المراد أن العلة باعثة على فعل

(١) «مجموع الفتاوى» ١٧/١٧٧.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٨/١٣٠. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٠٣)، «التسعينية» (٣/ ٩٥٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٤٦٢).

المكلف. مثاله: حفظ النفوس، فإن علة باعثة على القصاص الذي هو فعل المكلف المحكوم به من جهة الشرع. فحكم الشرع لا علة له، ولا باعث عليه^(١).

قلتُ: «وواضح أن هذا التوفيق ليس إلا تأكيداً لإنكار التعليل. بل هو خروج عن الموضوع، لأن الناس يتكلمون في تعليل أحكام الشارع لا في تعليل أفعال المكلف. فهذا التأويل للتعليل عند الفقهاء يبدو أشبه بالهزل منه بالجد»^(٢).

وقد تعقبه شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني الأشعري (ت: ٨٩٣) بقوله: «كلام مخترع لم يسبقه أحد إليه، وكيف نطبّق قول الغزالي: لا نعني بالعلة إلا باعث الشارع، على ما ذكره»^(٣).

وردّه حسن العطار (ت: ١٢٥٠) في حاشيته - أيضاً - فقال: «هذا أمر مخترع لوالد المصنف لا معنى له؛ لأن البعث للحاكم^(٤) على شرع الحكم - أي إظهار تعلقه بأفعال المكلفين - لا للمكلف»^(٥).

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، ٤١/٣. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» (ص ٢٠٧). أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٣) «الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع»، ٢٣٢/٣. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٤) أي: الله تعالى.

(٥) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» ٢٧٥/٢. دار الكتب العلمية.

قلت: ولهذا من طرد أصول المتكلمين والتزم لوازمها فقد خرج إلى الحلول والاتحاد كحال ابن عربي والحلاج وابن سبيعين وغيرهم من الزنادقة الإتحادية الذين كان مبدأ أمرهم هو وقوع الخلل في أصول الاعتقاد فطردوا هذه الأصول والتزموا لوازمها فآل أمرهم إلى ما آل إليه^(١)، أو كانت سبباً في تسلط الفلاسفة الملحدين على أهل الدين كما سيأتي بيانه، ورحم الله كثيراً من

(١) من أمثلته قول شيخ الإسلام كما في «الاستغاثة» (ص ١٦٤)، دار المنهاج: «وهذا المقام غلط فيه كثير من السالكين، لم يميزوا بين الأول والثاني [توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية] ولو طردوا قولهم لخرجوا من الدين كما تخرج الشعرة من العجين.

وإنما طرده حذاق الملحدين منهم الذين يقولون: المسالك يشهد أولاً طاعة ومعصية، ثم ثانياً يشهد طاعة بلا معصية؛ وهو شهود القيومية، ثم لا تبقى لا طاعة ولا معصية وهو مشهد الوحدة عندهم».

وقال أيضاً كما في «التدمرية» (ص ٤١) مكتبة العبيكان: «واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هو تركيباً ممتنعاً، وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا، فمن جَوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، وأن تكون الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة، ثم إنه متناقض، فإنه إن جَوَّز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا، فيكون الوجود واحدًا بالعين لا بالنوع. وحينئذ، فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب، كان وجود كل مخلوق - يُعَدُّ بعد وجوده، ويوجد بعد عدمه - هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي، الذي لا يقبل العدم، وإذا قَدَّر هذا، كان الوجود الواجب موصوفًا بكل تشبيه وتجسيم، وكل نقص وكل عيب، كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود، الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير».

العلماء الذين سلكوا مسلك المتكلمين من هذه اللوازم التي لم يتنبَّهوا لها فلم يلتزموها فانتشر علمهم الصافي الموافق للكتاب والسنة وكان هذا هو السبب أن كُتب لهم القبول وانتفعت الأمة بكتبهم دون أقولهم الأخرى المخالفة لأصول العقيدة والمنهج.

يقول شيخ الإسلام مبین هذا الأمر بجلاء: «وكذلك المسائل الاعتقاديَّة الخبريَّة لم يَنْبُلْ أَحَدٌ من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسُّنة.

فالمعتزلة أوَّلًا - وهم فرسانُ الكلام - إنما يُحَمَّدُونَ وَيُعْظَمُونَ عند أتباعهم وعند من يُغْضِي عن مساوئهم لأجل محاسنهم من المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسُّنة والحديث وردَّهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السُّنة والحديث من إمامة الخلفاء، وعدالة الصَّحابة، وقبول الأخبار، وتحريف الكَلِم عن مواضعه، والغلوُّ في عليٍّ، ونحو ذلك.

وكذلك الشيعة المتقدِّمون كانوا يَرْجُحُونَ على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقَدَر والشفاعة ونحو ذلك.

وكذلك كانوا يُسْتَحْمَدُونَ بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير عليٍّ وعثمان وغيرهما وما كفَّروا به المسلمين من الذنوب، ويُسْتَحْمَدُونَ بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان، ولهذا قالوا بالمنزلة، وإن لم يهتدوا إلى السُّنة المحضة.

وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل الكَلابية والكرامية والأشعرية إنما قُبِلُوا وَاتَّبِعُوا وَاسْتُحْمِدُوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والردُّ على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم، وكذلك

استُحْمِدوا بما ردُّوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السُّنة والجماعة.

فحسناتهم نوعان: إما موافقةُ أهل السُّنة والحديث، وإما الردُّ على من خالف السُّنة والحديثَ بيان تناقض حججهم.

ولم يتبع أحدٌ مذهبَ الأشعريِّ ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كلاهما، وكلُّ من أحَبَّه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحِبُّه وينتصرُ له بذلك»^(١).

وبعد هذه المقدمة والتوطئة التي أرجوا ألا أكون أطلت بها، ولتوضيح هذا الأمر أكثر، أحببت أن أجعل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن عقيدة نفي الصفات وبأخص صفة المحبة - محبة الله لعبده ومحبة العبد لربه - نموذجاً يبيِّن كيف أثر تعطيل هذه الصفة على أصحابها في أهمِّ أصلٍ من أصول الدين ألا وهو توحيد العبادة، وكما يقول شيخ الإسلام: «وإذا كان أصل الإيمان العملي هو حب الله تعالى ورسوله وحب الله أصل التوحيد العملي وهو أصل التأليه الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له فإن العبادة أصلها أكمل أنواع المحبة مع أكمل أنواع الخضوع وهذا هو الإسلام»^(٢).

وقال أيضاً: «محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان وأكبر أصوله وأجل قواعده بل هي أصل كل عمل من أعمال

(١) الانتصار لأهل الأثر» (ص ١٩). دار عطاءات العلم، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.

(٢) «قاعدة في المحبة» (ص ٦٨). مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

الإيمان والدين»^(١).

فجمعت بعض نصوصه في ذلك ولم أكثر، وخففت الكلام في الحاشية ولم أثقل، وذيلته بفصلٍ عن الخلل في فهم الغاية من الدين وأثره على أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة عند أصحاب التفسير السياسي والنفعي للدين.

لعله يكون سبباً لتنبيه الدعاة في إظهار هذا الجانب في الدعوة والرد على المنحرفين في أصول الاعتقاد، وللباحثين في إظهار هذا المسلك عند شيخ الإسلام بدراسات أعمق وأكبر.

والله من وراء القصد
والحمد لله رب العالمين

وكتبه

أبو حمزة أنس بن عبد الرزاق الخليفة

يوم السبت بتاريخ

١٨/رجب/١٤٤٦هـ، الموافق ١٨/١/٢٠٢٥م



(١) «التحفة العراقية في الأعمال القلبية» (ص ٥٩). المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

صفات المحبة والرضى عند المتكلمين

الأشاعرة لا يثبتون إلا عددًا قليلًا من الصفات وينفون الأعم الأكثر، مع أنه لا فرق بين ما أثبتوه وما نفوه، وجميع حججهم في إثبات ما أثبتوه تصلح في إثبات ما نفوه، وجميع شبههم في نفي ما نفوه تصلح لنفي ما أثبتوه فلذلك هم عند غيرهم من الجهمية: مشبهة كما يلقبون أهل الإثبات بذلك، وما ذلك إلا دليل على ظهور تناقضهم، والمعتزلة لا تثبت شيئًا من الصفات مطلقًا، والجهمية - التي هي أصل الجميع ومنها تفرعوا - لا يثبتون إلا ذاتًا مجردة مطلقة، لا صفة لها، ولا فعل.

وعلى كل حال، فإن هذا الاعتقاد - بحسب كثرة النفي وقلته - له أثر في التعبد والعبادة - التي هي العلة التي خلق الله تعالى لأجلها الخلق - خطير، إذ أنهم - بأصل شبهتهم التي أجمعوا عليها في نفي الصفات - اتفقوا على نفي أهم الصفات المتعلقة بعبادة الله، وهي صفة المحبة.

فالربُّ عزَّ وجلَّ عندهم لا يُحِب ولا يُحَب، وكونه لا يُحِب، فلائنه - بزعمهم - لا مناسبة بين القديم والمحدث تقتضي محبته، ويقصدون بالمناسبة: العلاقة، فهم ينفون وجود أي علاقة بين

الخلق والمخلوق، باعتبار أنَّ حقيقته مباينة لحقيقة المخلوق من كل وجه، ومن أثبت المحبة منهم جعلها إمَّا بمعنى محبة عبادته وإرادتها فقط، وهذا من تناقضهم إذ كيف تحب عبادته ولا تحبه في نفسه؟! ومن علم هذا التناقض جعل محبته بمعنى محبة ثوابه وإحسانه، فآل الأمر إلى نفي محبته، وتحريفها إلى محبة المخلوقات وحسب، والله المستعان.

وسأكتفي في اثبات ذلك بنقل واحد عن إمام من أئمة المتكلمين حتى لا أطيل:

قال أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٩٨) في كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة»^(١) ص ١٩٥:

«ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه، ومنع إطلاقه، المحبة والرضا فإذا قال القائل: هل يحب الله تعالى كفر الكفار ويرضاه؟ فمن أئمتنا من لا يطلق ذلك ويأباه. ثم هؤلاء تحزبوا حزبين:

فقال بعضهم: المحبة والرضا يعبر بهما عن إنعام الله تعالى وإفضاله، وهما من صفات أفعاله، وإذا قيل أحب الله تعالى عبداً، فليس المراد به تحنناً عليه وميلاً إليه، بل المراد إنعامه على عبده، ومحبة العبد لربه تعالى إذعانه له وانقياده لطاعته، فإنه تعالى يتقدّس عن أن يميل أو يُمال إليه.

ومن هؤلاء من يحمل المحبة والرضا على الإرادة، ولكنه يقول: إذا تعلقت الإرادة بنعيم ينال عبداً فإنها تسمى محبة ورضا،

(١) طبعة مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

وإذا تعلقت بنقمة تنال عبدا فإنها تسمى سخطًا. ومن حمل المحبة على صفات الأفعال، حمل السخط - أيضًا - عليها.

ومن حقق من أئمتنا لم يكع عن تهويل المعتزلة^(١)، وقال المحبة بمعنى الإرادة وكذلك الرضا^(٢)، والرب تعالى يحب الكفر، ويرضاه كفرًا معاقبًا عليه. فإذا ثبت أن المحبة هي الإرادة، فيترتب

(١) «كع يكع ويكع، بالضم قليل، كُوعًا: جبن وضعف» «القاموس المحيط» (ص ٧٥٩) أي: لم يلتفت الى تهويل المعتزلة، كما نقله النووي في رسالته «الأصول والضوابط» للنووي (ص ٢٤)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٢) قال الباقلاني (ت: ٤٠٣) في «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (ص ٤٣)، المكتبة الأزهرية، الطبعة الثانية ١٤٢١: «واعلم: أنه لا فرق بين الإرادة، والمشئة، والاختيار، والرضى، والمحبة على ما قدمنا. واعلم: أن الاعتبار في ذلك كله بالمآل لا بالحال، فمن رضى سبحانه عنه لم يزل راضيا عنه، لا يسخط عليه أبدًا، وإن كان في الحال عاصيًا، ومن سخط عليه فلا يزال ساخطًا عليه ولا يرضى عنه أبدًا وإن كان في الحال مطيعًا». قلت: هذا الكلام لا معنى له ولا يتصور إلا مع نفي حقيقة الرضى والمحبة والسخط كما أعترف بذلك. الجويني بقوله فيما سبق: «الرب تعالى لا تتعلق به المحبة على الحقيقة»، لأنهم يفسرون الرضى بإرادة الإثابة والسخط بإرادة العقوبة، كما في «الإنصاف» ص ٣٩، فقول الباقلاني: «من رضى سبحانه عنه لم يزل راضيًا عنه، لا يسخط عليه أبدًا»، معناه: من أرادة إثابته لم يزل يثيبه ولا يعاقبه أبدًا، وهذا مخالف لما هو معلوم بالضرورة والإجماع من معاقبة الله لعصاة المسلمين في النار ثم دخولهم الجنة، فهل كانت هذه العقوبة وهم في النار رضى أم سخطًا؟، فإن كانت رضى، فهذا يعارض تفسير الرضى بإرادة الإثابة والحال أنهم معاقبون على معاصيهم، وإن كانت سخطًا فيعارض قوله بأن «من سخط عليه فلا يزال ساخطًا عليه ولا يرضى عنه أبدًا»، والحال أنه أثابه وأدخله الجنة بعد ذلك فتأمل.

على ذلك أمر معترض في الفصل ليس من مقصوده.
وهو أن تعلم أنَّ الرب تعالى لا تتعلق به المحبة على الحقيقة،
فإن الإرادة لا تتعلق إلا بمتجدد، والرب تعالى أزلي لا أول له؛
وإنما يريد المرید أن يكون ما ليس بكائن ويجوز كونه، وإن يعدم
ما يجوز عدمه. وما ثبت قدمه واستحال عدمه. لم تتعلق به
الإرادة».



**نفي صفة المحبة وأثرها
على توحيد العبادة وألوهية الله تعالى
من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨)**

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«فإنَّ الذين جعلوا المحبة والرضا هو الإرادة العامة، قالوا: إنَّ الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب، وتأولوا محبته تعالى لعباده بإرادته ثوابهم ومحببتهم له بإرادة طاعتهم له والتقرب إليه، ومنهم طائفة كثيرة قالوا: هو محبوب يستحق أن يحب، ولكن محبته لغيره بمعنى مشيئته.

وأما السلف والأئمة وأئمة أهل الحديث وأئمة التصوف، وكثير من أهل الكلام والنظر، فأقروا بأنه محبوب لذاته، بل لا يستحق أن يحب لذاته إلا هو.

وهذا حقيقة الألوهية، وهو حقيقة ملَّة إبراهيم، ومن لم يقر بذلك لم يفرق بين الربوبية والإلهية ولم يجعل الله معبودًا لذاته، ولا أثبت التلذذ بالنظر إليه، ولا أنه أحب إلى أهل الجنة من كل شيء»^(١).

(١) منهاج السنة النبوية: ٣/١٦٤.

وقال أيضًا:

«وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الطرفين زعمًا منهم أنَّ المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحبِّ والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبة، وكان أوَّل من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم، في أوائل المئة الثانية، فضحَّى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق والمشرق بواسط»^(١).

وقال كذلك:

«بل لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلا المناسبة التي بين المخلوق والخالق الذي لا إله غيره. الذي هو في السماء إله، وفي الأرض إله، وله المثل الأعلى في السماوات والأرض. وحقيقة قول هؤلاء جحد كون الله معبودًا في الحقيقة، ولهذا وافق على هذه المسألة طوائف من الصوفية المتكلمين الذين ينكرون أن يكون الله محبًا في الحقيقة، فأقروا بكونه محبوبًا ومنعوا كونه محبًا؛ لأنهم تصوفوا مع ما كانوا عليه من قول أولئك المتكلمة، فأخذوا عن الصوفية مذهبهم في المحبة، وإن كانوا قد يخلطون فيه»^(٢). وأصل

(١) «مجموع الفتاوى»: ٦٦/١٠.

(٢) من هؤلاء الفخر الرازي (ت: ٦٠٦) الذي ردَّ على المتكلمين في إصرارهم - على حد تعبيره - على تأويل محبة العبد لله، ومع أنه تناقض في مواطن أخرى لكن رده هذا جيد يحسن إيرادنا هنا وهو من ردِّ المتكلمين على المتكلمين، قال في تفسيره «مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير» ١٩٧/٨: «والمتكلمون مصرون على أن محبة الله تعالى عبارة عن محبة إعظامه وإجلاله، أو محبة طاعته، أو محبة ثوابه، قالوا: لأن المحبة من جنس =

إنكارها إنما هو قول المعتزلة ونحوهم من الجهمية، فأما محبة الرب عبده فهم لها أشدُّ إنكاراً^(١).

وقال في موضع آخر مبيناً عوار كلامهم:

«فالرسول ﷺ قد دعاهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى محبة الله دون ما سواه، وإلى أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، والمحبة تتبع الحقيقة، فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقاً أن يحب؛ لم يجز الأمر بمحبته فضلاً عن أن يكون أحبَّ إلينا من كل ما سواه.

وإذا قيل: محبته محبة عبادته وطاعته. قيل: محبة العبادة والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع، وكل من لم يحب في نفسه لم تحب عبادته وطاعته، ولهذا كان الناس يبغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه ولا يمكنهم مع بغضه محبة طاعته إلا لغرض آخر محبوب مثل عوض يعطيهم على طاعته، فيكون المحبوب في

= الإرادة، والإرادة لا تعلق لها إلا بالحوادث وإلا بالمنافع.

واعلم أن هذا القول ضعيف، وذلك لأنه لا يمكن أن يقال في كل شيء إنه إنما كان محبوباً لأجل معنى آخر وإلا لزم التسلسل والدور، فلا بد من الانتهاء إلى شيء يكون محبوباً بالذات، كما أننا نعلم أن اللذة محبوبة لذاتها، فكذلك نعلم أن الكمال محبوب لذاته، وكذلك إننا إذا سمعنا أخبار رستم واسفنديار في شجاعتهما مال القلب إليهما مع أننا نقطع بأنه لا فائدة لنا في ذلك الميل، بل ربما نعتقد أن تلك المحبة معصية لا يجوز لنا أن نصرَّ عليها، فعلمنا أن الكمال محبوب لذاته، كما أن اللذة محبوبة لذاتها، وكمال الكمال لله سبحانه وتعالى، فكان ذلك يقتضي كونه محبوباً لذاته من ذاته ومن المقربين عنده الذين تجلّى لهم أثر من آثار كماله وجلاله.

(١) «مجموع الفتاوى»: ٧٤/١٠.

الحقيقة هو ذلك العوض، فلا يكون الله ورسوله أحبَّ إليهم مما سواهما إلاَّ بمعنى أنَّ العوض الذي يحصل من المخلوقات أحبَّ إليهم من كل شيء. ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فما لا يشعر به تمتنع محبته.

فإذا قيل: هم قد وُعدوا على محبة الله ورسوله بأن يُعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة.

قيل: لا معنى لمحبة الله ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض، والعوض غير مشعور به حتى يحب.

وإذا قيل: بل إذا قال من قال: لا يحب غيره إلا لذاته، المعنى: أنك إذا أطعني أعطيتك أعظم ما تحبه صار محباً لذلك الأمر له.

قيل: ليس الأمر كذلك، بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الأمر وإنما هو معلق بما وعده من العوض على عمله، كالفعلة الذين يعملون من البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم، فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه. وهذا أصل قول الجهمية والقدرية والمعتزلة الذين ينكرون محبة الله تعالى^(١).

وقال أيضاً في فصل نفيس تكلم فيه عن نفاة الحكمة والمحبة الذين يرجعون الأمر والنهي لمحض المشيئة والإرادة فقط:

«وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه؛ ولا

(١) «مجموع الفتاوى»: ٣٥٤-٣٥٥/٨.

يكون خالقًا إلا بقدرته ومشيتته؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته وهو خالقه؛ سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها؛ ثم قالوا: وإذا كان مريدًا لكل حادث، والإرادة هي المحبة والرضا؛ فهو محبٌ راضٍ لكل حادث؛ وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راض به محب له؛ كما هو مريد له^(١).

ف قيل لهم: فقد قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

فقالوا: هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد؛ ولا يريد لعباده الكفر؛ وهذا يصح على وجهين:

إما^(٢) أن يكون خاصًا بمن لم يقع منه الكفر والفساد؛ ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم؛ فقالوا: معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين؛ ولا يرضاه لهم^(٣).

وحقيقة قولهم: أن الله أيضًا لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار. فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون

(١) نقل النووي عن الجويني قوله: «قال بعض أئمتنا لا يطلق القول بان الله تعالى يحب المعاصي ويرضاها لقوله تعالى ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، ومن حقق من أئمتنا لم يلتفت الى تهويل المعتزلة له بل قال: الله تعالى يريد الكفر ويحبه ويرضاه والإرادة والمحبة والرضى بمعنى واحد»، «الأصول والضوابط» للنووي (ص ٢٤)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) الوجه الأول.

(٣) انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص ٢٠٤، للجويني.

ما لم يقع؛ سواء كان مأمورًا به أو منهيًا عنه؛ وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم؛ وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان؛ ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة؛ كما أراد هذا دون هذا.

والوجه الثاني: قالوا: لا يحب الفساد دينًا؛ ولا يرضاه دينًا؛ وحقيقة هذا القول أنه لا يريده دينًا؛ فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريدًا له على خلاف تلك الصفة؛ وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده، فإنه إذا أراد أن يخلق زيدًا من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره؛ وإذا أراد أن ينزل مطرًا فتنبت الأرض به؛ فإنه أراد إنزاله على تلك الصفة، وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم، ويسلم بعضهم، ويربح بعضهم، فإنما أراد على تلك الصفة، فكذلك الإيمان والكفر، قرن بالإيمان نعيم أصحابه، وبالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا ولا خلق شيء لحكمة؛ لكن جعل هذا مع هذا. وعندهم جعل السعادة مع الإيمان لا به كما يقولون: إنه خلق الشيع عند الأكل لا به؛ فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراد؛ لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه؛ فلم يحبه دينًا كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينًا^(١). وهذا المشهد الذي شهدته أهل الفناء

(١) قلت: وعليه فكما أنه لا يحب إيمان الكافر مع سعادته فلازمه أنه أحب كفر الكافر مع عقابه وهو ما صرح به الجويني نقلًا عن محققهم فيما نقلنا سابقًا في الإرشاد ص ٩٥ قوله: «ومن حقق من أئمتنا قال المحبة بمعنى الإرادة وكذلك الرضى، والرب تعالى يحب الكفر، ويرضاه كفرًا معاقبًا =

في توحيد الربوبية فإنهم رأوا الرب تعالى خلق كل شيء بإرادته، وعلم أن سيكون ما أراد. ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة؛ بل كل الحوادث تحدث بالإرادة.

ثم قال: «وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسناً عنده وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله ولا سيئة يكرهها، إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه ولا إلى الأفعال أصلاً؛ ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً إلا

= عليه»، وكذلك بعض باحثيهم في محاولة لرفع الضرر في الاعتقاد فيما زعم فقال: «حقاً إن هذه التسوية بين الإرادة من جهة، وبين المحبة والرضا لا يلزمها ضرر في الاعتقاد، لأن الضرر في الاعتقاد إنما يلزم إذا رتب القائلون على هذه التسوية بين إرادة المعاصي، وبين صحتها وعدم العقاب عليها وليس هذا بمرتب عندهم، فالعقاب عندهم على المعاصي متحقق برغم كونها مرادة محبوبة مرضية، لأن مناط العقاب هو مخالفة النهي». الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، ص ١٥٢، لعبد الباري محمد داود، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦. وهذا يصح بإثبات الحكمة، فالله يحب الحكمة من خلق الكافر وكفره، قال شيخ الإسلام «مجموع الفتاوى» ٩٩/١٧: «ولله سبحانه في كل ما يخلقه حكمة يحبها ويرضاها وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه وأتقن كل ما صنع فما وقع من الشر الموجود في المخلوقات فقد وجد لأجل تلك الحكمة المطلوبة المحبوبة المرضية فهو من الله حسن جميل وهو سبحانه محمود عليه وله الحمد على كل حال وإن كان شراً بالنسبة إلى بعض الأشخاص»، وأما مع نفي الحكمة فلا يبقى له معنى لقولهم: «يحب الكفر كفرًا معاقبًا عليه» فتأمل.

بمعنى الملائم للطبع والمنافي له، والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة أو حصول ألم له. ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه. ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر ولا حسن ولا قبيح إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان فربما نفع هذا ما ضر هذا. كما يقال: مصائب قوم عند قوم فوائد»^(١).



(١) «مجموع الفتاوى»: ٣٤١/٨-٣٤٤.

مآل من التزم لوازم نفي الصفات

عندما فهم بعض رؤوسهم هذه اللوازم التزموها، فآل أمرهم لأحد فريقين:

إمّا اتحادية مشركة يعتقدون أنّ المعبود هو هذا الوجود، وأنّ الله قد تجلّى في المخلوقات، فيعبدون كل شيء، باعتبار أنّه في حقيقة الأمر ذات مطلقة مجردة عن الصفات، وهذا لا يعقل وجوده، وهم من جهة أخرى تطلب قلوبهم التبعّد والعبادة فاخترعوا هذه العقيدة الباطلة المسماة بوحدة الوجود.

وإمّا باطنية زنادقة ملاحدة لا يؤمنون في حقيقة الأمر بشيء، والشريعة عندهم - بما فيها العبادات - إنّما هي أفضل ما وجد من الوسائل التي لا بُدّ منها لتنظيم حياة البشر على هذه البسيطة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عَنْ الطائفة الأولى (الاتحادية):

«وأما هؤلاء الاتحادية فهم أخبث وأكفر من أولئك الجهمية، ولكن السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه، فإنّ كثيراً من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبرها ويرزق نور الهدى، فلما اطّلع السلف على سر القول نفروا منه. وهذا كما قال بعض الناس: متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً ومتعبدة الجهمية

يعبدون كل شيء. وذلك لأن متكلمهم ليس في قلبه تأله ولا تعبد فهو يصف ربه بصفات العدم والموات. وأما المتعبد ففي قلبه تأله وتعبد والقلب لا يقصد إلا موجودًا لا معدومًا فيحتاج أن يعبد المخلوقات؛ إمّا الوجود المطلق وإمّا بعض المظاهر: كالشمس والقمر والبشر والأوثان وغير ذلك، فإنّ قول الاتحادية يجمع كلّ شرك في العالم وهم لا يوحدون الله سبحانه وتعالى، وإنما يوحدون القدر المشترك بينه وبين المخلوقات، فهم بربهم يعدلون، ولهذا حدثني الثقة أنّ ابن سبعين كان يريد الذهاب إلى الهند وقال: إن أرض الإسلام لا تسعه؛ لأن الهند مشركون يعبدون كل شيء حتى النبات والحيوان. وهذا حقيقة قول الاتحادية، وأعرف ناسًا لهم اشتغال بالفلسفة والكلام وقد تألهوا على طريق هؤلاء الاتحادية؛ فإذا أخذوا يصفون الرب سبحانه بالكلام، قالوا: ليس بكذا ليس بكذا. ووصفوه بأنه ليس هو رب المخلوقات كما يقوله المسلمون، لكن يجحدون صفات الخالق التي جاءت بها الرسل ﷺ. وإذا صار لأحدهم ذوق ووجد، تأله وسلك طريق الاتحادية وقال: إنه هو الموجودات كلها. فإذا قيل له: أين ذلك النفي من هذا الإثبات؟ قال: ذلك وجدي، وهذا ذوقي. فيقال لهذا الضال: كل ذوق ووجد لا يطابق الاعتقاد فأحدهما أو كلاهما باطل، وإنما الأذواق والمواجيد نتائج المعارف والاعتقادات، فإنّ علم القلب وحاله متلازمان، فعلى قدر العلم والمعرفة يكون الوجد والمحبة والحال. ولو سلك هؤلاء طريق الأنبياء والمرسلين ﷺ - الذين أمروا بعبادة الله تعالى وحده لا شريك له ووصفوه بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله - واتبعوا طريق السابقين الأولين، لسلخوا طريق الهدى ووجدوا برد

اليقين وقرة العين»^(١).

وقال عن الطائفة الثانية (الفلاسفة الباطنية):

«والمقصود أن هؤلاء لما سموا هذا النفي توحيداً، وهي تسمية ابتدعتها الجهمية النفاة لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولا أحد من السلف والأئمة، بل أهل الإثبات قد بينوا أن التوحيد لا يتم إلا بإثبات الصفات وعبادة الله وحده لا شريك له، كما ذكر الله ذلك في سورتي الإخلاص وعامة آيات القرآن، فلما وافقه هؤلاء الجهمية من المعتزلة وغيرهم على نفي الصفات، وأن هذا هو التوحيد الحق، احتج عليهم^(٢) بهذه المقدمة الجدلية على أن الرسل لم يبينوا ما هو الحق في نفسه من معرفة توحيد الله تعالى ومعرفة اليوم الآخر، ولم يذكروا ما هو الذي يصلح أو يجب على خاصة بني آدم وأولو الألباب منهم أن يفهموه ويعقلوه ويعلموه من هذا الباب، وأن الكتاب والسنة والإجماع لا يحتج بها في باب الإيمان بالله واليوم الآخر، لا في الخلق ولا البعث لا المبدأ ولا المعاد، وأن الكتب الإلهية إنما أفادت تخيلاً تنتفع به العامة، لا تحقيقاً يفيد العلم والمعرفة، وأن أعظم العلوم وأجلها وأشرفها وهو العلم بالله لم تبيّن الرسل أصلاً ولم تنطق به ولم تهد إليه الخلق، بل ما بينت لا معرفة الله ولا معرفة المعاد، لا ما هو الحق في الإيمان بالله، ولا ما هو الحق في الإيمان باليوم الآخر، بل ليس عندهم في كلام الله ورسوله من هذا الباب علم ينتفع به أولو الألباب، وإنما

(١) «مجموع الفتاوى»: ٤٧٧/٢-٤٧٨.

(٢) أي الفلاسفة كابن سينا والفارابي.

فيه تخيل وإيهام ينتفع به جهال العوام»^(١).

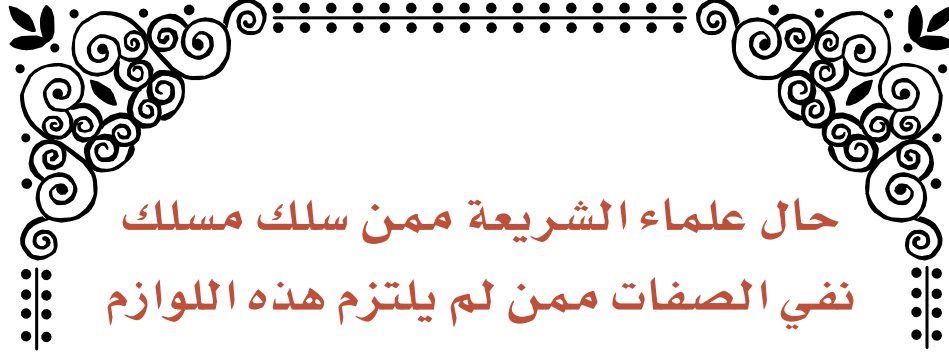
وقال أيضًا: «ما سلكه هؤلاء نفاة الصفات من معارضة النصوص الإلهية بأرائهم هو بعينه الذي احتج به الملاحدة الدهرية عليهم في إنكار ما أخبر الله به عباده من أمور اليوم الآخر، حتى جعلوا ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا يستفاد منه علم، ثم نقلوا ذلك إلى ما أمروا به من الأعمال كالصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج فجعلوها للعامة دون الخاصة، فآل الأمر بهم إلى أن أُلحدوا في الأصول الثلاثة التي اتفقت عليها الملل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰرِئِينَ وَالصَّٰبِغِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة]»^(٢).

(١) «درء تعارض العقل والنقل»: ٢١/٥-٢٢.

(٢) «درء تعارض العقل والنقل»: ٣/٥، وقال ابن القيم في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة» طبعة عطاءات العلم ٧١٥/٢: «إن الطريقة التي سلكها نفاة الصفات والعلو والتكليم من معارضة النصوص الإلهية بأرائهم وما يسمونه معقولاً هي بعينها الطريق التي سلكها إخوانهم من الملاحدة في معارضة نصوص المعاد بأرائهم وعقولهم، ومقدماتها مقدماتها، ثم نقلوها بعينها إلى ما أمروا به من الأعمال كالصلوات الخمس والزكاة والحج والصيام، فجعلوها للعامة دون الخاصة، فآل بهم الأمر إلى أن أُلحدوا في الأصول الثلاثة التي اتفق عليها جميع الملل، وجاءت بها جميع الرسل، وهي الإيمان بالله واليوم الآخر والأعمال الصالحة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰرِئِينَ وَالصَّٰبِغِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. فهؤلاء الملاحدة يحتجون على نفاة الصفات بما وافقوهم عليه من الإعراض عن نصوص الوحي ونفي الصفات، كما ذكر ابن سينا في =



= «الرسالة الأضحوية» (ص ٩٧ - ١٠٣) فإنه قال فيها...» ثم ساق كلامه وردَّ عليه وعلى المتكلمين، ونقل كلام ابن سينا ابن تيمية في «درء التعارض» ١١/٥ وما بعدها وردَّ عليه، وانظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» ٤١٢/٢، للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني فقد لخص كلام ابن سينا وردَّ عليه أيضًا.



وهنا ملاحظة مهمة^(١)، وهي أنّ كثيراً من العلماء والعباد ممن هم على عقيدة النفاة - خصوصاً الأشاعرة منهم - ليسوا من إحدى الطائفتين السالفتين، بل هم من كبار العلماء الذين لهم لسان صدق في الأمة ويدعون لعبادة الله وحده، ويكفرون أهل الحلول والاتحاد والباطنية الزنادقة ويردون عليهم، وهذا واقع وصحيح، ولكن ليس سبب ذلك عدم ارتباط مسائل الاعتقاد بمسألة العبادة والتعبد، فقد وضع شيخ الإسلام ذلك صريحاً، وإنما سببه في حقيقة الأمر:

إمّا عدم الإدراك أو الشعور بالتناقض والتنافر الذي يقع بين داعي الفطرة والشرع والعلم من توحيد الله وعبادة ومحبته من جهة وبين لوازم الأصول الفاسدة والشبهات الكاسدة من جهة أخرى.

وإما بسبب إثارة التقليد، والرغبة من مخالفة السابقين، وفي كلا الحالين كان تناقضهم - سواء شعروا به أو لم يشعروا - رحمة وهداية من الله عز وجل لهم ولغيرهم.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

(١) كنا نبهنا على طرف من ذلك في المقدمة.

«ولا ريب أن كثيراً ممن ليس بزنديق ولا منافق من أهل الإيمان قد التبس عليه كثير مما يقولوه الجهمية، وظن أن ذلك حق، وأنه من تعظيم الله وتنزيهه، وغالب هؤلاء في حيرة، فإنهم لا بد أن يروا منافاة الفطرة وما جاءت به الرسل لما يقوله الجهمية، فيرونه منافياً للعقل والشرع المعلومين بالاضطرار، فتارة يُعرضون عن النظر في ذلك مطلقاً، فلا يحققون الإيمان بما جاءت به الرسل، ويقررون أمره، ولا يعتقدون ما يقوله الجهمية، وهذا ضعف في إيمانهم، ومرض في قلوبهم، وتارة يقولون هذا، ويقولون هذا، إما في حال واحدة، وإما في حالين، ولا يشعرون بالتناقض الذي بينهما، وتارة يوافقون المؤمنين، وتارة يوافقون الجهمية، وتارة يوافقون هؤلاء في البعض وهؤلاء في البعض، وهو موجود أيضاً في المثبتة للجسم؛ فإن منهم من يستعمل التقية مع نفاق...، ومنهم من يقول القولين المتناقضين ولا يشعر بالتناقض - كما تقدم -، وهؤلاء المتناقضون يقولون قول هؤلاء، وقول هؤلاء، لكن بعبارات متنوعة، وهؤلاء خلق عظيم، وطوائف كثيرة في الأمة من أصناف أهل العلم والدين، لا يحصيهم إلا رب العالمين»^(١).

قلت: وأما الفلاسفة الباطنية والملاحدة الاتحادية فقد علموا هذه اللوازم والتزموها فحرموا هداية التوفيق في إحقاق الحق وإبطال الباطل، فعملوا بالباطل وأثبتوه، ونفوا الشرع والدين وحرفوه.



(١) «بيان تلبيس الجهمية»: ٣٨٣/٥ - ٣٨٤.

الخلل في فهم الغاية من الدين وأثره على أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة عند أصحاب التفسير السياسي والنفعي للدين

إنَّ ادراك هذا الجانب له أهمية كبيرة في الدعوة إلى التوحيد، لذلك تجد بعض الناس ممن لم يدرك هذا الارتباط الوثيق بين أصول الاعتقاد وأثرها بعضها في بعض وخصوصًا ما يتعلق بتوحيد العبادة، يهوّن الخلاف في مسائل الاعتقاد الأخرى، في الوقت الذي يجتهد فيه للدعوة لعبادة الله وحده والتزام شرعه - وهذا حق - لكنه بجعله بحقيقة هذا الارتباط يقع في تناقض من حيث لا يشعر فيجعل باقي أصول الاعتقاد من القضايا الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف، والحقيقة أن هذه نتيجة منطقيّة إذا فرضنا عدم ارتباط مسائل الاعتقاد الأخرى بمسألة العبادة، ذلك أنَّ من حقق الغاية التي خلق لأجلها فلا يشدّد عليه في باقي المسائل، إذ أنها ليست مما خلق الخلق لأجلها.

ولأجل ذلك تجد دعاة التفسير السياسي والنفعي للدين عندما انحرف عندهم مفهوم الغاية من خلق الانسان وجعلوه غاية سياسية لإقامة الحكومة الإسلامية أو الخلافة عن الله لعمارة الأرض، لم

يبقى عندهم لأصول الاعتقاد بما فيها توحيد الله وعبادته قيمة كبيرة، فلا نستغرب بعد ذلك من وجود حتى النصارى في صفوفهم^(١)، لأنَّ المسألة مرتبطة في حقيقة الأمر بفهم الغاية من الدين، فإن كانت الغاية هي عبادة الله وحده - وهذا هو الحق - فجميع أصول الاعتقاد الأخرى لها ارتباط به كما مرَّ سابقاً، وأمّا إن كانت الغاية من الدين نفعية سواء كانت مادية أو سياسية فلا يظهر وجه الارتباط إلّا من جانب الوسائل المحققة للأهداف، وكثير من أصول الاعتقاد لا يؤثر الخلاف فيها بقضية الحكم والحاكمة وجوداً وعدماً، والله المستعان.

ولذلك لا تستغرب عندما تجد أحد كبار منظري الفكر الحركي وهو الشيخ محمد الغزالي (ت: ١٤١٦)، وهو يهتق غضباً - على حد تعبيره - عندما سمع نقاشاً حول عقيدة استواء الله على عرشه!!

(١) عندما شكل حسن البنا اللجنة السياسية العليا للإخوان المسلمين كان ضمن أعضائها ثلاثة من المسيحيين هم: لويس أخنوخ، وهيب دوس، ثابت كريم. مجلة لواء الإسلام العدد الأول ١٤١٠هـ: ص ٣٩. ويقول محمود عساف في (ص ٢٩) من كتابه "مع الإمام الشهيد حسن البنا" ص (١٣): «حضر لزيارة الأستاذ (البنا) بالمركز العام عدد من قادة المسيحيين أذكر منهم: توفيق (أو وهيب لا أذكر)، دوس باشا، ولويس ومريت بطرس غالي عضوا مجلس الشيوخ وطلبوا من الإمام أن ينشئ شعبة باسم: «الإخوان المسيحيون» لكي يسهموا مع الإخوان المسلمين في نشر الإيمان بالله والحث على الفضائل، رد عليهم الإمام بأن الفكرة طيبة، ولكن يحول دون تنفيذها أن دعوتنا عالمية... وعلى هذا لا بأس من تكوين الإخوان المسيحيين وأؤكد لكم بأنه سيكون هناك تعاون نام بيننا وبينكم». انظر: كتاب «الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والفشل السياسي» (ص ٥٤٠).

فقال: «ذهبت يوماً للإلقاء درسٍ في طلاب كلية الهندسة بإحدى الجامعات. فإذا أحدهم يريد مني أن أتحدّث في استواء الرحمن على عرشه. وعلمتُ أن ذلك كان موضع جدلٍ بين الطلاب. فكذت أختنق من الغضب، وزجرتُ بقسوة صاحب السؤال، وحذّرت المستمعين من الخوض في هذه الأمور بأي أسلوب. أذلك ما نشغل به أبناءنا؟ إن الثقافة الإسلامية في سياسة الحياة والأحياء، في تربية النفوس والضمائر، في تأسيس العلاقات والروابط، يجب أن تعود إلى ما كانت عليه أيام صاحب الرسالة وخلفائه الراشدين، ومن استمسك بعروتهم من الأئمة والمخلصين والعلماء المتقين. وأرى أن الطابع العملي كان بارزاً في هذه الثقافة. لماذا لا تؤلف رسائل في أمثل الطرق لغرس الصدق والأمانة والوفاء في النفوس ودراسة ما يعترض هذه الفضائل لدى الأفراد والمجتمعات»^(١).

قلت: هذا الكلام فيه استخفاف بالاعتقاد في الله عز وجل، وقد ذكر الله تعالى استواءه على العرض في سبع مواضع من كتابه، ولو أنه لم يكن من أصول الإيمان، ويترتب عليه معرفة الله تعالى وتعظيمه وإجلاله؛ لما كرره الله تعالى كل هذا التكرار، بل اختبر النبي ﷺ الجارية بعلو الله ليعرف إيمانها، فما الذي يدعوه للاختناق غضباً إذا بين العقيدة التي كان عليها صاحب الرسالة وخلفاؤه الراشدون؟! ثم إن لكل مقام مقالاً؛ فقد طلب أولئك المسلمون معرفة حكم من أحكام العقيدة، فلماذا استنكف أن يتكلم فيها ساعة من نهار، مع أنه هو وأمثاله من الدعاة يتكلمون آلاف الساعات في المسائل العملية التي ذكرها، رغم أنها لا تبلغ أهمية الكلام في الله وأسمائه وصفاته.

(١) «ركائز الإيمان بين العقل والقلب» (ص ١٥١). دار الشروق.

ولا تستغرب - أيضًا - عندما تراه لم يجد ثمرة من الخلاف في عقيدة رؤية الله في الآخرة - العقيدة المتواترة في القرآن والسنة وإجماع السلف - والخلاف بين أهل السنة وأهل البدع في مسائل أصول الدين إلا خدمةً للاستبداد السياسي بزعمه!!

فقال: «أرى أن انطلاق الألسنة والأقلام في عالم الغيب، وافتعال المعارك حول المتشابه سلبيًا أو إيجابيًا هو لخدمة الاستبداد السياسي، بل هو قرّة عين الحكم الفردي، فإن خلافًا حارًا أو باردًا حول رؤية الله سبحانه وتعالى، أحظى لدى الخلفاء غير الراشدين من الخلاف حول أصول الحكم وسياسة الجماهير. وقد انتقل ذلك الخلاف إلى ميدان الفقه، فشغل الشعوب بفروع العبادات، عن سياسة الحكم والمال، وعلاقة الأمة بغيرها، وكيف تقدر على أداء رسالتها العالمية. واستحياء الخلاف القديم بين السلف والخلف في عصرنا هذا، ليس إلا مضيًا في تضليل المسلمين عن رسالتهم الكبرى، واستبقاء علل التخلف الخلقي والاجتماعي بينهم»^(١).

وعندما أجاب عن سؤال كيفية تعلم العقائد، أرشد إلى كتب الإعجاز العلمي والتي هي تخدم أكثر ما تخدم أصحاب التفسير النفعي للإسلام.

(١) «المحاور الخمسة في القرآن»، (ص ١٧). دار الشروق.

قلت: تصحيح العقائد وتحري أحكام الديانة هو الشرط الأول للإصلاح الخلقي والاجتماعي، وقد أثبتت تجربة الحركة الإسلامية خلال القرن الأخير أن منهجها القائم على الغلو في مسائل السياسة والحكم لم تصلح أحوال المسلمين لا في دينهم ولا في دينهم، بل دفعتهم إلى الفتن والشقاق والخلاف وسفك الدماء وتدمير الأوطان، وما يسمى بالربيع العربي ونتائجه أظهر شاهد على هذا.

فقال: «ولو قيل لي: كيف تعلم العقائد الآن؟ لقلت: أجيء بكتاب مثل كتاب «اللّه يتجلى في عصر العلم» أو كتاب «العلم يدعو إلى الإيمان» وأضع فصوله العلمية تحت الآيات القرآنية العلمية التي تتحدث عن الكون والتي تربط الأديان بالنظر في هذا الملكوت. إنه قريب من منهاج الشيخ نديم الجسر في «قصة الإيمان»، والشيخ وحيد الدين خان في كتابيه «الإسلام يتحدى» و«الدين في مواجهة العلم»^(١).

قلت: هذه الطريقة يمكن أن تنفع طائفة قليلة من الناس، وهم الذين عندهم إلحاد أو شك في الربوبية. لكن عامة الناس ليست هذه مشكلتهم الأساسية، بل في الإيمان بالرسالة الخاتمة التي بعث بها محمد صلى الله عليه وسلم، وهذه قضية أخص من قضية الربوبية.

من هنا فإن المنهج الحق في الدعوة إلى الله تعالى هو منهج القرآن الكريم، وهو تقرير الشهادتين: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ولكن الغزالي لغلوه في الأخذ بالأسباب المادية وجد أن هذه الكتب أقرب للتفسير النفعي والسياسي للدين من الكتب التي تعلم توحيد الألوهية وتحذر من الشرك بأنواعه وتعلم عقيدة الأسماء والصفات والقدر وغيرها وتحذر من الفرق الضالة، ولهذا لم يجد من رد السلفيين على الأشاعرة إلا نوعاً من البطالة!!:

فقال: «على معتنقي فكر السلف أن يتجردوا لنصرة دينهم، فالمدى فسيح. أما أن يعتبروا اعتناق الفكر السلفي هو نصرته الدين،

(١) «من مقالات الشيخ الغزالي» ١١٤/٢. دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة

وأن إلحاق هزائم بالأشاعرة قُربى إلى الله فذاك الآن نوع من البطالة!»^(١).

ولا شك فإن هذا من الاستخفاف بخطورة الانحراف في أصول الاعتقاد عند أهل الكلام، ومنهم الأشاعرة، في حين أنه يرى المستبدين السياسيين لا يقلون شرًا عن سدنة الأصنام!!، فقد كتب: «إن حقوق الإنسان هي الوجه المقابل في ديننا لعقيدة التوحيد، وأحسب أن سدنة الوثنية السياسية لا يقلون شرًا ولا أذى عن سدنة الأصنام. وهؤلاء للأسف يجيدون تحريف الكلم عن مواضعه وتطويع النصوص لخدمة السلاطين»^(٢).

وأما الدكتور يوسف القرضاوي (ت: ١٤٤٤) فقد كتب على حسابه الرسمي في (تويتر) بتاريخ: ٢٢/١٠/٢٠١٨، ما نصه:

«عقيدة التوحيد في حقيقتها ما هي إلا ثورة لتحقيق الحرية والمساواة والأخوة للبشر، حتى لا يتخذ بعض الناس بعضًا أربابًا من دون الله، وتبطل عبودية الإنسان للإنسان».

وكلام القرضاوي خطيرٌ يحتاج إلى ردٍّ مفصل نوجزه بوجوه:

أولاً: هذا كلام الصريح القاطع تحريفٌ جذريٌّ لحقيقة (عقيدة التوحيد) التي بُعث بها محمد ﷺ، حيث جعل القرضاوي غايتها في (الثورة لتحقيق الحرية والمساواة والأخوة للبشر). والقرضاوي يعلم

(١) «مئة سؤال عن الإسلام»، (ص ٢٩٦). دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥.

(٢) «مئة سؤال عن الإسلام»، (ص ٣٤٧). دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥.

أن الاستثناء بعد النفي يفيد الحصر كما في كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، فقله هنا: (ما هي إلا ثورة)، قاطع بأن الغاية الوحيدة لعقيدة التوحيد منحصرة قطعاً في هذه الغاية، وهي (الثورة لتحقيق الحرية والمساواة والأخوة للبشر...).

ثانياً: إن هذه الغاية التي زعم القرضاوي أنها غاية (عقيدة التوحيد)، وحصر الغاية فيها؛ لا أصل لها في عقيدة الإسلام إلا من باب اللوازم والنتائج والثمار، فإقامة عقيدة التوحيد من لوازمها الضرورية أن (لا يتخذ بعض الناس بعضاً أرباباً من دون الله)، ومن ثمارها ونتائجها الطيبة أنها (نبطل عبودية الإنسان للإنسان).

ثالثاً: إذن ما هي الغاية الحقيقية من (عقيدة التوحيد)؟ إنها واضحة صريحة في القرآن والسنة، وهي إقامة حق الله تعالى بعبادته وطاعته، كما قال النبي ﷺ: «**حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا بالله شيئاً**». لهذا كان الإخلال بهذا الحق المتعلق بالله رب العالمين أعظم الذنوب وأقبحها، كما قال تعالى في سورة النساء (٤٨): ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا**﴾، وفي الآية (١١٦): ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا**﴾، وهذا الذي هو سبب الحرمان من المغفرة، وهو الافتراء العظيم، والضلال البعيد، ليس لتعلقه بحق الإنسان على الإنسان، بل لتعلقه بحق الخالق العظيم على الإنسان الفقير الضعيف، أما الحقوق بين بني آدم، فمهما كانت محترمة ومعظمة في الشريعة الإسلامية، فإنها لا تتجاوز حد كبائر الذنوب، إلا إذا اقترن بالاستحلال لما حرمه الله تعالى من الدماء والأموال

والأعراض، فتكون عقوبته الخلود في النار، لأن الاستحلال تكذيب لخبر الله تعالى وحكمه، فرجع الأمر إلى تعظيم حق الله تعالى.

وقد قال عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام لبني إسرائيل: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [سورة المائدة: ٧٢].

ولهذا فإن هذا التفسير لعقيدة التوحيد عند القرضاوي يرجع - في حقيقته - إلى تفسير غلاة الفلاسفة كالفارابي وابن سينا لحقيقة العقيدة الإسلامية والوحي الإلهي والنبوة المحمدية والشرعية وإن لم يلتزم لوازمه التي التزمها الفلاسفة الباطنية وغلاة الصوفية فرفعوا عن أنفسهم التكليف بحجة أنهم فهمة الحكمة منه.

لهذا قد لا ينتبه كثير من الناس لمغزى هذا الكلام وخطورته إلا بعد دراسة مفهوم تفسير الإسلام ووجوه الانحراف فيه قديماً وحديثاً.

وتأمل فيما قاله أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥) وهو يتتبع من يقصر في متابعة الشرع ويبحث عن سرّ ذلك، قال: «فإني تتبعته مدةً آحاد الخلق، أسأل من يقصّر منهم في متابعة الشرع وأسأله عن شبهته وأبحث عن عقيدته وسره... وقائلٌ خامسٌ يقول: لستُ أفعل هذا تقليداً، ولكنني قرأت علم الفلسفة، وأدركت حقيقة النبوة، وأنّ حاصلها يرجع إلى الحكمة والمصلحة، وأن المقصود من تعبداتها ضبط عوامّ الخلق وتقييدهم عن التقاتل والتنازع والاسترسال في الشهوات، فما أنا من العوام الجاهل حتى أدخل في حجر التكليف، وإنما أنا من الحكماء أتبع الحكمة وأنا بصيرٌ، مستغنٍ فيها عن التقليد!».

هذا منتهى إيمان من قرأ مذهب فلسفة الإلهيين منهم، وتعلم ذلك من كتب ابن سينا وأبي نصر الفارابي. وهؤلاء هم المتجملون بالإسلام.

وربما ترى الواحد منهم يقرأ القرآن ويحضر الجماعات والصلوات، ويعظم الشريعة بلسانه، ولكنه مع ذلك لا يترك شرب الخمر، وأنواعاً من الفسق والفجور، وإذا قيل له: إن كانت غير صحيحة فلم تصل؟ فربما يقول: لرياضة الجسد، ولعادة أهل البلد، وحفظ المال والولد. وربما قال: الشريعة صحيحة، والنبوة حق، فيقال: فلم تشرب الخمر؟ فيقول: إنما نهي عن الخمر لأنها تورث العداوة والبغضاء، وأنا بحكمتي محترز عن ذلك، وإنني أقصد به تشحيذ خاطري. حتى أن ابن سينا ذكر في وصية له كتب فيها أنه عاهد الله تعالى على كذا وكذا، وأن يعظم الأوضاع الشرعية، ولا يقصر في العبادات الدينية، ولا يشرب تلهياً بل تداوياً وتشافياً فكان منتهى حالته في صفاء الإيمان، والتزام العبادات، أن استثنى شرب الخمر لغرض التشافي، فهذا إيمان من يدعي الإيمان منهم، وقد انخدع بهم جماعة^(١).

رابعاً: يوجد لكثير من المفكرين الإسلاميين المعاصرين كلام مماثل ومشابه لكلام القرضاوي هذا، حيث يعللون سبب بدأ الرسل عليهم الصلاة والسلام بدعوة التوحيد ومحاربة الشرك؛ أنها لتحطيم منظومة الأسس التي قامت عليها الطبقة والظلم، فهي (أي دعوتهم واهتمامهم) من باب الوسائل. هذا الأمر يحتاج إلى تتبع ورصد،

(١) «المنقذ من الضلال» (ص ١٩١ - ١٩٣)، للغزالي، دار الكتب الحديثة، مصر. ونقله ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ١٦٨).

ولعل هذا التصريح من القرضاوي يعين الباحثين على فهم الفكرة بوضوح، والانتباه إليها في ثنايا كلام الإسلاميين الحركيين.

أخيراً أختتم هذا الفصل بكلام مهم لأحد العلماء الذين أدركوا هذا التحريف الخطير للدين وأثره على توحيد العبادة عند أصحاب هذا التفسير العلامة أبو الحسن الندوي (ت: ١٤٢٠) رَحِمَهُ اللهُ وهو الخبير بمنهج أصحاب هذا التفسير^(١) فكتب محذراً:

«وأحذركم ثانياً أيُّها الشُّباب من كلِّ ما يُقلِّل من شناعة الوثنيَّة العقائديَّة والشُّرك الجليِّ من عبادة غير الله والسُّجود له وتقديم الثُّدور والقَرابين، وإشراكه في صفات الله من قدرة وعلم وتصرف

(١) من أبرز من اهتم بكشف حقيقة التفسير السياسي للإسلام رجلاان كلاهما من الهند، الأول - وكان له سبق - وهو المفكر العلامة وحيد الدين خان (ت: ١٤٤٢) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «خطأ في التفسير»، ومختصره «التفسير السياسي للدين»، والثاني العلامة الداعية أبو الحسن علي الحسيني الندوي (ت: ١٤٢٠)، فقد كانت لهما خبرة طويلة مع أصحاب هذا الفكر وإمامه في هذا العصر أبي الأعلى المودودي (ت: ١٣٩٩) مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان، وكتابي الندوي ووحيد (المختصر) طُبعا معاً بدراسة وتعليق شيخنا الباحثة المحقق المدقق عبد الحق ملا حقي التركماني حفظه الله، طبعة دار البشائر ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

وانظر لشيخنا كتابه النافع المفيد «مقدمة في تفسير الإسلام» فقد أفاض في بيان هذا المنهج وكشف جذوره العميقة وصلاته القديمة بالفلسفات الشرقية والغربية، وتكلَّم عن أهم رجاله وكيف انتشر في بلاد الإسلام، وبيَّن فيه آثاره ونتائجه المتمثلة بجماعات التكفير والتطرف، ووضَّح فيه التفسير الصحيح للإسلام، كل ذلك مع التوثيق والتدليل، وختمه بتوصيات مهمة للتصدي لهذا التفسير المنحرف، والكتاب طُبِع عدة طبعات كان آخرها الطبعة الثالثة من إصدارات دار إيلاف الدولية ١٤٤٠-٢٠١٩).

وإماتة وإحياء، وإسعاد وإشقاء، وأحذركم من الاكتفاء بالتركيز على شناعة الخضوع للحكومات والنظم الإنسانية والتشريعات البشرية، وتحويل حق التشريع للإنسان، وأن ذلك هو وحده عبادة الطاغوت والشرك، وأن الوثنية الأولى وعبادة غير الله قد فقدت أهميتها، وإنما كانت لها الأهمية في العصر القديم، العصر البدائي، وأنه لا يُقبل عليهما الآن إلا الرجل الجاهل الذي لا ثقافة له، ففضلاً عن أن هذه الوثنية والشرك الجلي لا يزال له شيوع وانتشار، ودولة وصولة يُجربه كلُّ إنسان في كلِّ زمان ومكان، فإنها الغاية الأولى التي بُعث لها الأنبياء وأنزلت لها الكتب السماوية، وقامت لها سوق الجنة والنار، وكانت دعوة جميع الأنبياء تنطلق من هذه النقطة، وكانت جهودهم مركزة على محاربة هذه الجاهلية، والقرآن مملوء بذلك حيث لا يقبل تأويلاً.

وإنَّ كلَّ ما يُقلِّل من أهمية محاربة الشرك الجلي وعبادة غير الله سواء كانوا أشخاصاً أو أرواحاً، أو ضرائح ومشاهد، والعناية بمحاربة النظم والتشريعات والحكومات فحسب إحباط لجهود لأنبياء واتَّجاه بهذا الدين عن منهجه القديم السماوي إلى المنهج الجديد السياسي، وهو تحريف لا محالة، هذا من غير أن أقلل من قيمة التركيز على أن التشريع لله وحده، وله الحكم والأمر وحده، وأن من يدعو إلى طاعة نفسه الطاعة المطلقة العمياء منافس للرَّب والطاغوت، وأنه يجب أن يُدعى إلى التشريع الإلهي وإلى إقامة الحكم الإسلامي القائم على منهاج الكتاب والسنة ومنهاج الخلافة الراشدة، وأن لا يُدَّخر سعي في ذاك، ولكن من غير أن يكون ذلك على حساب الدعوة إلى التوحيد والدين الخالص، ومحاربة الوثنية والشرك، فإنها لا تزال في الدِّرجة الأولى وهي أكثر انتشاراً،

وأعظم خطراً في الدنيا والآخرة، فقد قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] وقد قال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [حُفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ] [الحج: ٣١] (١).



(١) «الدعوة إلى الله حماية المجتمع من الجاهلية وصيانة الدين من التحريف»، (ص ٢٢ - ٢٤) من مطبوعات المجمع الإسلامي العلمي، لكهنؤ - الهند، رقم: ٢٣٨، الطبعة الثانية، ١٤١٢-١٩٩١، قام بالنشر.

خاتمة

لم يكن هذا البحث إلا تسليطاً للضوء على هذا الجانب المهم من جوانب الاعتقاد والتوحيد وعلاقة أصول الاعتقاد ببعضها البعض، وإظهار لعمق نظر ابن تيمية رحمته الله، وتفردّه في عصره في إدراك خطورة الانحراف في أصول الدين وأثر ذلك في إبطال الدين والشرعية وهو ما يفسّر صرفه أكثر جهده في مواجهة كل التيارات المنحرفة في أصول الدين، وهذا هو الذي صرّح به لتلميذه، حيث يقول أبو حفص البزار (ت: ٧٤٩) رحمته الله:

«ولقد أكثر رحمته الله التصنيف في الأصول فضلاً عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب ومن قلّد المسلم فيها أحد العلماء المقلّدين جاز له العمل بقوله ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول فإنّي رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء كالمتمفلسة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلابية والسالمية وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبأن لي أنّ كثيراً منهم إنّما قصد إبطال الشريعة المقدسة

المحمدية الظاهرة العليّة على كلّ دين، وأنّ جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قلّ أن سمعتُ أو رأيتُ مُعرّضاً عن الكتاب والسنة مقبلاً على مقالاتهم إلّا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده.

فلمّا رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنّه يجب على كلّ من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف ردائلهم ويزيّف دلائلهم ذبّا عن الملة الحنيفيّة والسنة الصحيحة الجليّة.

ولا واللّه ما رأيتُ فيهم أحداً ممّن صنّف في هذا الشأن وادعى علوّ المقام إلّا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام.

وسبب ذلك اعراضه عن الحقّ الواضح المبين، وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حُكميات وعقليّات، وإنّما هي جهالات وضلالات، وكونه التزمها معرّضاً عن غيرها أصلاً ورأساً، فغلبت عليه حتى غطّت على عقله السليم، فتخبّط حتى خبّط فيها خبّط عشواء، ولم يفرق بين الحق والباطل، وإلّا فاللّه أعظم لطفاً بعباده أن لا يجعل لهم عقلاً يقبل الحق ويثبته، ويبطل الباطل وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال، وقد جعل اللّه تعالى العقل السليم من الشوائب ميزاناً يزن به العبد الواردات، فيفرق به بين ما هو من قبيل الحق وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث اللّه الرسل إلّا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلّا مع وجوده، فكيف يقال: إنه مخالف لبعض ما جاءت

به الرسل الكرام عن الله تعالى؟ هذا باطل قطعاً يشهد له كل عقل سليم، لكن ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور] ^(١).

قلت: وهذا الذي علمه المحققون من أهل السنة، فأدركوا خطورة هذا الأمر، ووقفوا للفصل بين الحق والباطل، وكان من أبرزهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فَقَدْ أدرك بتوفيق من الله لوازم الجهل بتوحيد العبادة وأثره في أصول الاعتقاد الأخرى، وأنَّ الخلل الواقع في أصول الاعتقاد يلزم منه الخلل في أصل الأصول، ألا وهو عبادة الله التي خلق لأجلها الخلق.

وبالله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



(١) «الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»: ٣٣-٣٥.

الفهرس الإجمالي

المحتوى	الصفحة
مقدمة وتوطئة	٩
من أحكم بابي الصفات والقدر أحكم التوحيد	١١
المراد من كون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن	١١
سورة الإخلاص فيها التوحيد العلمي وسورة الكافرون فيها التوحيد العملي	١٢
بعث الله سبحانه الأنبياء بالإثبات المفصل والنفي المجمل	١٣
طريقة الرسل هي طريقة القرآن	١٣
أهمية دعاء الاستفتاح في صلاة قيام الليل	١٥
تخريج قراءة ابن مسعود (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا) وتعليق الشيخ الألباني عليها (ح)	١٥
أهل البدع من الجهمية والقدرية وأهل الإلحاد من المتفلسفة والباطنية لا يحمدون الله ولا يشكرونه ولا يعبدونه	١٧
القدرية الجبرية والقدرية النافية (ح)	١٧
تنبيه مهم على مسألة (لازم المذهب ليس بمذهب) (ح) ١٥	١٧
السبب في أن دواعي المرجئة مجبرة من جهة الخوف والشكر ضعيفة	٢٠
أنواع الاشتقاق (ح)	٢١
الاهتمام بهذه القضية من جهتين	٢٢

الجهة الأولى: جهة إظهار اهتمام شيخ الإسلام بمسائل الاعتقاد وربطها بظاهرة الانحراف في العبادة والتوحيد	٢٢
السبب في عدم عناية المتكلمين بالسنة والحديث عقيدتهم في النبوة والنبوات	٢٣
حال بعض أعلام المتكلمين وإهمالهم العناية بالسنة (ح)	٢٣
الجهة الثانية: جهة الدعوة واهتمام الداعية بربط مسائل الاعتقاد والخلل فيها بمسألة التوحيد والعبادة	٢٤
بعضهم يعتبر الخلاف في أصول العقيدة كالخلاف في الفروع الفقهية	٢٤
التناقض الحاصل عند بعض علماء الشريعة الذين سلكوا مسلك المتكلمين في العقيدة	٢٥
ليس كل من تكلم بالكفر يكون كافراً (ح)	٢٥
إقرار السبكي بوجود التناقض بين المتكلمين والفقهاء في مسألة تعليل الأحكام	٢٦
رد الكوراني والعطار على السبكي الأب فيما اخترعه من دفع التعارض بينهم	٢٨
التزام أصول المتكلمين يقود إلى الإلحاد والتعطيل (ح)	٢٩
لم ينبأ أحد من الطوائف إلا بما معه من الإثبات والسنة	٣٠
حسنات أهل البدع نوعان إما موافقة السنة أو الرد على من خالف السنة	٣١
محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان وأكبر أصوله	٣١
صفات المحبة والرضى عند المتكلمين	٣٣
الجويني ونفي صفة المحبة والرضى لله تعالى	٣٤
عند المحققين من المتكلمين الرب يحب الكفر ويرضاه كفرةً معاقباً عليه	٣٥
التعليق على كلام الباقلاني في أزلية الرضى والسخط	٣٥

٣٧	نفي صفة المحبة وأثرها على توحيد العبادة وألوهية الله تعالى من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
٣٨	لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلا المناسبة التي بين المخلوق والخالق
٣٨	رد الفخر الرازي على المتكلمين في نفيهم محبة العبد لربه (ح) ...
٤٠	نفاء الحكمة والمحبة الذي يرجعون الأمر والنهي لمحض المشيئة والإرادة
٤٢	الجواب عن قولهم لا يحب الفساد ديناً ولا يرضاه ديناً
٤٣	في كل ما يخلقه الله حكمة يحبها ويرضاها (ح)
٤٥	مآل من التزم لوازم نفي الصفات
٤٦	كل ذوق ووجد لا يطابق الاعتقاد فأحدهما أو كلاهما باطل
٤٧	سبب تسلط الفلاسفة على المتكلمين نفاء الصفات
٥٠	حال علماء الشريعة ممن سلك مسلك نفي الصفات ممن لم يلتزم هذه اللوازم
٥٢	الخلل في فهم الغاية من الدين وأثره على أصول الاعتقاد وتوحيد العبادة عند أصحاب التفسير السياسي والنفعي للدين
٥٣	حسن البناء يعين ثلاثة من النصارى في اللجنة السياسية العليا للإخوان (ح)
٥٤	محمد الغزالي والاستخفاف بعقيدة الاستواء
٥٥	الخلاف بين أهل السنة وأهل البدع في مسائل أصول الدين لا يخدم إلا الاستبداد السياسي عند الغزالي
٥٦	الكتب التي ينصح بها الغزالي لتعلم العقيدة
٥٦	نصيحة الغزالي للسلفيين
٥٧	المستبدون السياسيون لا يقلون شراً عن سدنة الأصنام عن الغزالي .
٥٧	التعليق على حقيقة التوحيد عند القرضاوي

٥٩	 والعبادات	كلام مهم لأبي حامد الغزالي عن موقف الفلاسفة من الشريعة
٦١	 أهم من نقد التفسير السياسي للإسلام (ح)	تحذير الندوي ممن يقلل من شناعة الوثنية العقائدية والشرك الجلي .
٦١	 خاتمة وفيها ذكر السبب الذي جعل ابن تيمية يصرف أكثر جهوده	في العقيدة والرد على الفرق المنحرفة
٦٤	 لم ير ابن تيمية أحداً من المنحرفين عن أصول الدين صنّف إلا وقد	ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام
٦٥		

